الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

التنويع الاقتصادي كآلية لتحسين التنافسية الاقتصادية

دراسة مقارنة

إعداد الطلبة :

- بن ناصر محمد
- توبة محي الديـن
- رحومة عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:

عبيدلي عبد القادر

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د شاهد الياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.عبيدلي عبد القادر	استاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

التنويع الاقتصادي كآلية لتحسين التنافسية الاقتصادية

دراسة مقارنة

إعداد الطلبة :
– بن ناصر محمد
– توبة محي الديـن
– رحومة عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:
عبيدلي عبد القادر

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د شاهد الياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.عبيدلي عبد القادر	استاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2021/2020

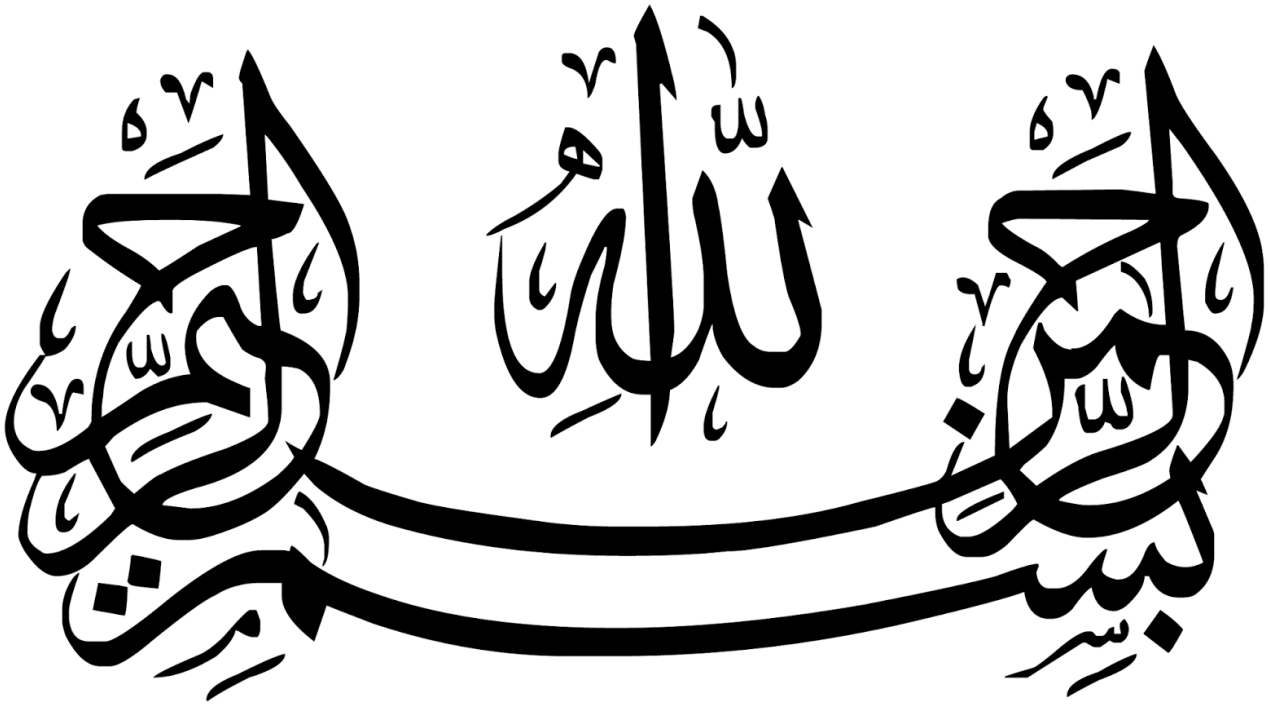
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

إلى الذين وهبونا كل ما يملكون حتى نحقق لهم آمالهم، إلى من كانوا يدفعوننا قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الناس الذين امتلكوا الإنسانية بكل قوة، إلى الذين سهروا على تعليمنا بتضحيات جسام مترجمة في تقديسهم للعلم، إلى مدرستنا الأولى في الحياة، أباءنا الغاليين على قلوبنا أطال الله في عمرهم؛ إلى اللواتي وهبن فلذات أكبدهن كل العطاء والحنان، إلى اللواتي صبرن على كل شيء، اللواتي رعونا حق الرّعاية و كانوا سندا في الشدائد، وكانت دعواتهن لنا بالتوفيق، تتبعونا خطوة خطوة في عملنا، إلى من ارتحنا كلما تذكرنا ابتسامتهن في وجوهنا نبع الحنان أمهاتنا أعز ملاك على قلوبنا والعين جزاهم الله عنا خير الجزاء في الدارين.

الى كل الطلبة قسم العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية و الى كل أساتذتي و إلى كل من يعرفنا من بعيد أو قريب، ويكن لنا الاحترام والتقدير.

" محمد، محي الدين، عبد القادر "

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين

وصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بشكرنا الجزيل والعرفان الجميل الى استاذنا المشرف عبيدلي عبد القادر

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

كما نشكر كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث من قريب او بعيد

" وشكرا "

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية في مجموعة من الدول مقسمة الى دول ريعية (الجزائر، المغرب، مصر، نيجيريا) ومتنوعة اقتصاديا (الامارات العربية المتحدة، سنغافورة، جنوب افريقيا، ماليزيا) خلال الفترة 2007 الى 2019.

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للعملات الصعبة، أما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ودوال الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى ان التنويع الاقتصادي له علاقة وتأثير ايجابي على التنافسية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنافسية.

Abstract

The study aims to know the impact of economic diversification on competitiveness in a group of countries divided into rentier countries (Algeria, Morocco, Egypt, Nigeria) and economically diversified (United Arab Emirates, Singapore, South Africa, Malaysia) during the period 2007 to 2019.

To address this research, we relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework of hard currencies, while the practical side will follow the quantitative approach through estimating the error correction model, and immediate response functions using the Eviews10 program in order to measure the impact and the relationships between the study variables.

The study concluded that economic diversification has a positive relationship and impact on economic competitiveness.

Keywords: economic diversification, competitiveness.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية للدول مرتكزات نظرية ودراسات تطبيقية	
تمهيـد	02
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية للدول	03
المطلب الاول: ماهية التنويع الاقتصادي	03
المطلب الثاني: ماهية التنافسية الاقتصادية	11
المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنافسية الاقتصادية	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	17
المطلب الاول: الدراسات العربية	17
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	28
المطلب الثالث: اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	30
خـلاصـة الفصـل	31
الفصل الثاني: أثر التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية: دول مختارة 2007-2019	
تمهيد	33
المبحث الأول: دراسة وصفية لعينة الدراسة	34
المطلب الاول: مؤشرات الدول المتنوعة اقتصاديا	34
المطلب الثاني: مؤشرات الدول النفطية	41
المبحث الثاني: تقدير اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول المختارة 2007-2019	48
المطلب الاول: عينة ومتغيرات الدراسة ونماذج بانل	48

المطلب الثاني: دراسة علاقة اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية على المدى القصير	52
المطلب الثالث: دراسة علاقة اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية على المدى الطويل	46
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	68

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	مؤشر حجم الواردات للدول المتنوعة اقتصاديا	34
02	مؤشر حجم الصادرات للدول المتنوعة اقتصاديا	35
03	مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول المتنوعة اقتصاديا	37
04	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول المتنوعة اقتصاديا	38
05	مؤشر التنافسية للدول ذات التنويع الاقتصادي	40
06	مؤشر حجم الواردات للدول النفطية	41
07	مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية	42
08	مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول النفطية	44
09	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية	45
10	مؤشر التنافسية للدول النفطية	46
11	متغيرات الدراسة	48
12	نموذج الإنحدار التجميعي	50
13	نموذج الإنحدار الثابت	51
14	نموذج الإنحدار العشوائي	52
15	اختبار مضاعف لاغرنج	54
16	اختبار جذر الوحدة	57
17	اختبار Pedroni	58
18	اختبار Kao	58
19	نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل	59

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مؤشر حجم الواردات للدول المتنوعة اقتصاديا	34
02	مؤشر حجم الصادرات للدول المتنوعة اقتصاديا	36
03	مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول المتنوعة اقتصاديا	37
04	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول المتنوعة اقتصاديا	39
05	مؤشر التنافسية للدول ذات التنويع الاقتصادي	40
06	مؤشر حجم الواردات للدول النفطية	41
07	مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية	43
08	مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول النفطية	44
09	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية	45
10	مؤشر التنافسية للدول النفطية	47

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصادات الدولية وذلك مهما كان مستوى نموها الاقتصادي، فبواسطة الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول الشريكة، وعن طريق الصادرات تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي، وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية خاصة في ظل التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال المبادلات التجارية، ومع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية، فأي دولة تسعى إلى تنويع صادراتها نوعيا وكميا من أجل تغطية وارداتها.

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية, وكذلك في تطوير قطاع الصادرات ومع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية لاندماج العالمي خصوصا الدول العربية ومع انتهاج الدول العربية لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخوصصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واصلاح نظام القانون والمؤسسات في هذا المجال بحيث نجد موضوع التنويع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى، وكذا في توسيع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإرادات، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي.

تكتسب التنافسية أهمية كبيرة لجميع دول العالم كونها تعمل على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي والتقليل من مخاطره. إذ تقوم بتحليل المقومات الاقتصادية لكل دولة والتي تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، فهي وسيلة أساسية لتعزيز قدرة الدول على حجز حصتها في الأسواق العالمية.

1-الاشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

هل تحسنت التنافسية الاقتصادية للدول التي عرفت تنويعا اقتصاديا مقارنة بالدول النفطية؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام بحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

-هل هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الاجمالي على التنافسية في الدول؟

- هل هناك أثر إيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول؟

- هل هناك أثر إيجابي لحجم الواردات على التنافسية في الدول؟
- هل هناك أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على التنافسية في الدول؟
-هل هناك تأثير إيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول غير النفطية ؟
-هل هناك تأثير سلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول النفطية؟

3-فرضيات الدراسة

-هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الاجمالي على التنافسية في الدول.
-هناك أثر إيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول.
-هناك أثر إيجابي لحجم الواردات على التنافسية في الدول.
-هناك أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على التنافسية في الدول.
-هناك تأثير إيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول غير النفطية.
- هناك تأثير سلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول النفطية

4-أهمية الدراسة

تهدف الدراسة الى قياس درجة التنويع الاقتصادي من اجل المقارنة بين دول ريعية واخرى غير ريعية بتركيبة عدة مؤشرات في المتغيرات السابق ذكرها قصدا الوصول الى معرفة مدى حجم التنويع الاقتصادي للدول في تحقيق تنافسية اقتصادية.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة مدى نجاح عملية التنويع الاقتصادي للبلدان الغير نفطية.
- توضيح اهم السياسات المتبعة للبلدان في تحقيق تنويع اقتصادي.
- محاولة الوقوف على ابرز المؤشرات المساهمة في التنويع الاقتصادي.

6-أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

-حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
-الرغبة في دراسة هذا الموضوع؛
-طبيعة التخصص.

7-حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

-الحدود الموضوعية: يتمثل في دراسة تبيان الاثر الموجود للتنويع الاقتصادية على التنافسية

الحدود المكانية: تدور الدراسة حول عدة دول (الجزائر، الامارات العربية المتحدة، المغرب، مصر، ماليزيا، نيجيريا، سنغافورة، جنوب افريقيا)؛

الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 2007 الى 2019.

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للعملات الصعبة، أما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ودوال الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

9-صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إلا حيث كانت الصعوبة الوحيدة التي حالت بيننا وبين انجاز العمل في وقت مبكر هو عدم دراستنا لبرنامج Eviews10 وصعوبة فهمه.

10-هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسين للموضوع التنويع الاقتصادي والتنافسية

فقد تناولنا في الفصل الاول الى الاطار النظري التنويع الاقتصادي والتنافسية، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول لماهية التنويع الاقتصادي، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه لماهية التنافسية، وفي المبحث الثالث ذكرنا الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا.

اما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية أثر التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية: دول مختارة 2007-2019، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، ففي المبحث الاول تناولنا فيه الدراسة الوصفية لعينة الدراسة، اما المبحث الثاني فكان عن تقدير اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول المختارة 2007-2019.

الفصل الأول:

التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية للدول مرتكزات نظرية ودراسات تطبيقية

تمهيد الفصل

تسعى العديد من البلدان الى تطبيق التنويع الاقتصادي وانجاحه من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات، والهدف من ذلك هو تحقيق التنمية على مختلف الاصعدة، والرفع من القدرات التنافسية.

وسنتطرق في هذا الفصل الى التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية من خلال:

- **المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية للدول**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية للدول

يعتبر التنويع الاقتصادي والتنافسية قضية هامة بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، بل هو ايضا يعتبر موضوعا رئيسيا في المناقشات حول سياسات التنمية، وقد اظهرت العديد من الاسهامات الاقتصادية فوائد التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية وتحديدا النفط.

المطلب الاول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد تنويع القاعدة الانتاجية من اهم الاهداف الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدول النفطية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لذا حدث العديد من النقاشات بين الاقتصاديين حول سياسة التنويع الاقتصادي ومدى اهميته.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

ان استعمال مصطلح التنويع الاقتصادي في بداية ظهوره في الادبيات الاقتصادية كان لغرض تخفيف وتجنب المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الاوراق المالية[1]، وتختلف تعاريف التنويع الاقتصادي باختلاف الزوايا التي ينظر منها لهذا التنويع والمبنية بالدرجة الأساس على مدى التقدم الذي يحققه الاقتصاد ودرجة اسهام كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي ففي المجتمعات النفطية المعتمدة بنسبة أكثر من 90 % من إيراداتها على العوائد النفطية، اما المجتمعات المتقدمة اقتصادية نجد أن التنويع يأخذ مفهوم شمولية لا يرتكز على تنمية قطاع دون أخرى ولكن في نفس الوقت فأنه يضع سلم من الأولويات يقوم على دراسة الممكنات الاقتصادية المتوافرة في القطاعات التي تعد الأساس للقاعدة الانتاجية في البلد أي أنه يبدأ بتنمية القطاعات الأكثر أهمية أي الأكثر تأثيرا في النمو مثل القطاع الزراعي أو الصناعي أو الاثنين معا باعتبارهما المزود الاساسي للسلع والخدمات على المستوى القومي، في حين نجد هنالك مفهوما جزئية للتنويع على مستوى الوحدة الاقتصادية أو المشروع يرتكز على عدم أنتاج سلعة واحدة بل أكثر من ذلك، أي التنويع هنا يكون على مستويين الكلي والجزئي وبالصورة الاتية[2]:

[1] عبد الرزاق حمد حسين، أحمد محمود دحام، التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة مع اشارة الى العراق للمدة 2003-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 15، العدد 48، الجزاء 1، 2019، ص 501.

[2] حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانيات المستقبل، مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص ص 101-102.

-على مستوى التحليل الجزئي: فالتنوع يقصد انتاج منتجات جديدة يفضي بالوصول الى اسواق جديدة ومن ثم زيادة وتيرة العملية الانتاجية؛

-على مستوى التحليل الكلي: فيشير مفهوم التنوع الى التوجه نحو النمو القطاعي لمختلف المجالات او القطاعات الاقتصادية.

وبالمفهوم العام، فقد تعددت مفاهيم التنويع الاقتصادي، وفيما يلي سنعرض اهمها:

التعريف الأول: حيث عرف التنويع الاقتصادي بأنه: "العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن تم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتوج أحادي في تحصيل المداخيل المالية للدولة؛ أو بعبارة أخرى، التنويع الاقتصادي ما هو الا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها اقتصاد ما، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة، وهذا بالاستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنويع الصادرات"[1].

التعريف الثاني: وعرف ايضا بأنه: "الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم"[2].

التعريف الثالث: جاء هذا التعريف للدول النفطية، حيث عرف انه: " عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"[3].

---

[1] مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولية: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 2، العدد 07، 2018، ص 227.

[2] قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017، ص 10.

[3] أسماء بللعا، دحمان عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 11.

فمن خلال ما سبق يتم القول ان التنويع الاقتصادي هو الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها ان تعزز قدرات الدولة ضمن اطار التنافسية العالمية

الفرع الثاني: أهمية ومبررات التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: اهمية التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص اهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

-إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصا النفط في اسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول؛

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد و بشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استتراف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي؛

- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا

[1] تقرارت يزيد، كزيز نسرين، الصناديق السيادية ودورها في التنويع الاقتصادي للدول النفطية حالة ابو ظبي 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 08، العدد01، مارس 2020، ص ص85-86.

فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة؛

– سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إن هناك تأثيرا مباشرة وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في أخبار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

ثانيا: مبررات التنويع الاقتصادي

يمكن إبراز أهم مبررات ودوافع انتهاج التنويع الاقتصادي من خلال أهم المزايا التي يوفرها في النقاط التالية[1]:

–تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: قد يحدث أن تتعرض الدول ذات النزعة الريعية والتي تعتمد على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات الأزمات كنتيجة لانخفاض أسعار ذلك المنتج، فعند انخفاض أسعار (كما يحدث الآن مع انهيار أسعار النفط) المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي بشكل كبير، مما يؤدي إلى تقليص قدرات البلد في تغطية الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، في المقابل فإن التنويع الاقتصادي سوف يقودنا إلى توسيع قاعدة السلع المصدرة، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة في حالة تقلب أسعار السلع المصدرة، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات؛

–تقليص التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تدبدب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ينتج عنه

[1] ياسين بوخزنة، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر – السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة والمالية الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص ص 32-33.

تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض، وعلى عكس ذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يعطي انتعاش في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

–تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن التركيز؛

–زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

–توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي؛

زيادة الفرص الوظيفية: التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية وبالتالي يقلص من معدلات البطالة؛

–زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

لعل الحجة الاقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها Singer & Prebisch من خلال ما يعرف بـ Prebisch-Singer hypothesis (PSH) حيث تشير الفرضية الى ان السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن ان يستند لنمو الاقتصادي فيها على انتاج وتصدير المواد الاولية، ذلك ان اسعار صادرات المواد الاولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فان اسعار الصادرات لاسعار

الواردات في هذه الدول ستتراجع –شروط التجارة الخارجية– وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الاولية والمستوردة للسلع المصنعة[1].

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة اهمها[2]:

–معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبية المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛

–درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الصرف ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

–تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

–نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

–تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

–مقاييس الإنتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

–تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من اسهام نسبي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

[1] نوير نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 35، العدد 1، ص 181.

[2] بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020/2019، ص 18.

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي.

➢ **مؤشر هيرفندال – هيرشمان** (Herfindahl–Hirschman):

من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي. الاقتصادي. يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي:

الناتج المحلي الاجمالي، الايرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

واستخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعبر عن معامل هيرفندال – هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث

N = عدد النشاطات

Xi = قيمة المتغير في النشاط i

X = القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد:

–فإذا كان $H = 0$ فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد؛

–واذا كان $H = 1$ فان مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة هيرفندال–هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي[1].

[1] نوي نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 4.

➢ **مؤشر The Ogive Index**

استخدم المؤشر لأول مرة من قبل 1938 Tress لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويعطي مؤشر Ogive بالعلاقة التالية[1]:

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si1/N)^2}{1/N}$$

حيث:

N = هو عدد القطاعات في الاقتصاد

Si = اسهام كل قطاع الى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد

اذا كان OGV = 0 فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير الى تنوع كبير في الاقتصاد كلما ارتفعت قيمة OGV فان ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

➢ **مؤشر تركز الصادرات:**

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف Diversification Index حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي[2]:

$$D_J = \frac{\sum_I \left| H_{Ij} - H_I \right|}{2}$$

حيث:

H_{IJ} = تمثل صادرات السلعة I من الجمالي صادرات الدولة J

H = تمثل حصة صادرات السلعة من اجمالي صادرات العالم.

[1] نوي نبيلة، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات، العربية المتحدة، النرويج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2017/2016، ص ص 74-75.

[2] قابوش فريال، المرجع السابق، ص 19.

يتراوح هذا المؤشر بين 0-1، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.

المطلب الثاني: ماهية التنافسية الاقتصادية

تعد التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخلا لاستمراريتها فقوة اي بلد من قوة اقتصاده، اي بتفوقه على الاقتصاديات الاخرى وقدرته على المنافسة، مما يحتم على الحكومات الاهتمام بالارتقاء بمستوى التنافسية.

الفرع الاول: مفهوم التنافسية الاقتصادية

يعتبر مصطلح التنافسية Compétitivité وكذا المنافسة Concurrence من المصطلحات الأكثر انتشارا في هذا العصر، غير أن هناك اختلافا متباينا فيما بينهما يبرز وفق بعض الدراسات في أن مفهوم التنافسية أوسع، من مفهوم المنافسة ذاك أن التنافسية تدل على وجود ديناميكية نبي المتنافسين وقدرتهم على تصريف سلعهم وخدماتهم في سوق معينة، في حين أن المنافسة تدل على وجود ترتيب بين المتنافسين ، والشروط التي يتم وفقها انسياب وتدفق وتداول السلع والخدمات في سوق معينة ، لكنهما يتداخلان إلى حد بعيد ضمن ما أصبح يعرف بالميزة أو القدرة التنافسية (l'avantage concurrentiel)[1].

ويختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما اذا كانت مؤسسة او قطاع او دولة:

- **تنافسية دولية**: تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها: "قدرة البلد على زيادة حصصها في الاسواق المحلية والدولية"[2].

[1] سليمة غدير احمد، عيسى بحدي، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 03، ديسمبر 2015، ص 18.

[2] عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 24، ديسمبر كانون الاول 2003، السنة الثانية، ص 05.

ويعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على انها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى انتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما ان عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الاكثر تنافسية هو الاقتصاد الأقدر على النمو[1].

- **تنافسية القطاع:** يقصد بها قدرة المنظمات في قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والعالمية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن ثم تتميز هذه الدولة في هذه الصناعة[2].
- **تنافسية المؤسسة:** تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية باختلاف الزوايا ينظر اليها ومن بينها نجد[3]:

–تعريف وزارة الصناعة والتجارة في انجلترا: عرفت تنافسية المشروع على أنه: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.

–تعريف شيام خيمان وأندروستون: قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة وذلك على نحو مستمر.

القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول على أن تنافسية المؤسسة هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات، إما بالنوعية الجيدة، أو السعر المناسب أو المكان المناسب هذا مقارنة بمنافسيها.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك مدرستين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة علماء الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين، كما يلي[4]:

---

[1] عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة 2005-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2016، ص 79.

[2] تريش محمد وآخرون، اهمية اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في مؤسسة تحويل الذرة بمغنية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018، ص 65.

[3] علام عثمان، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنفسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، الاردن، المجلد 04، العدد 1، 2018، ص 76.

[4] منار ابراهيم احمد فرحات، اثر الاستراتيجيات التنافسية في تعزيز النجاح الاستراتيجي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاردني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الاعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2015، ص ص 36-37.

1-مدرسة علماء الادارة: حيث تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، وتعتمد على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي، ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة؛

2-مدرسة الاقتصاديين: حيث تركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، بحيث يعتبر الاقتصاد تنافسي إذا كان قادراً على تحقيق النمو في القطاع أو في الدولة، وقد عرف السلمي التنافسية على أنها جميع الجهود والضغوط والفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها أي منظمة للحصول على حصة سوقية كبيرة، وتُعرف التنافسية ايضا على أنها قدرة الشركة على بيع منتجاتها وتقديم خدماتها بشكل مستمر وتحقيق الأرباح وبنفس الوقت يكون لديها القدرة على إرضاء زبائنها بجودة خدماتها ومنتجاتها، وبخدمات ما بعد البيع؛

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن تعريف التنافسية بنها القدرة على الصمود اما المنافسين بعرض تحقيق الاهداف من ربحية، نمو استقرار، ابتكار وتجديد.

الفرع الثاني: التحديات التي أدت الى حتمية التنافسية

تتمثل هذه التحديات في[1]:

-التعامل في سوق مفتوح، لا تتوافر فيه أسباب الحماية والدعم الذي إعتادت المؤسسات التمتع بها قبل عصر العولمة والتنافسية؛

- ضرورة التخلص من أساليب العمل النمطية والتقليدية التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق إلى أساليب مرنة، تجاري وضغوط المنافسة والتحول متغيرات السوق وتسابق المنافسين؛

- ضرورة التحرر من أسر الخبرة الماضية والاكتفاء على الذات وأهمية الانطلاق إلي المستقبل واستباق المنافسة بتطوير السلع والخدمات وأساليب الأداء سعيا إلى كسب ثقة وولاء العملاء؛

- الاهتمام بالبحوث والتطوير واستثمار الطاقات الفكرية والإبداعية للموارد البشرية، أحد أهم الركائز للمؤسسات المعاصرة في عملياتها التنافسية؛

[1] آسيا ناصري، أهمية رضا العميل في تدعيم الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الخليج وكالة عين مليلة رقم 110، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015/2014، ص ص 21-22.

– الانطلاق في كل عمليات المؤسسة وتوجهاتها من قراءة واعية وادراك صحيح لحالة السوق ورغبات العملاء وممارسات المنافسين الحاليين والمحتملين والعمل على سد الفرص أمام هؤلاء المنافسين والبحث عن آليات وصيغ تتيح التميز عليهم وسبقهم إلى العملاء؛

– أهمية تنمية واستثمار القدرات التنافسية للمؤسسة وهي كل ما يميزها عن المنافسين من وجهة نظر العملاء الحاليين والمرتقبين؛

– سيطرة العميل بفعل زيادة الطاقات الإنتاجية الناشئة عن التطور التكنولوجي الهائل وتعاظم المنافسة وانتشار حالات الكساد أو الركود الاقتصادي، مما يزيد من حدة التنافس بين المؤسسات للحصول على العملاء، ومحاولة الحفاظ عليهم، لضمان بقاء المؤسسة، ولقد ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات وظهور الأنترنيت في تحو يل العميل المحلي إلي عميل عالمي؛

– الندرة وتكلفة الفرصة البديلة، إذ تهدف جميع المؤسسات إلى تحقيق التوازن بين إشباع احتياجات العملاء والاستخدام الرشيد للموارد المحدودة نسبي " ندرة عوامل الإنتاج المختلفة" ويرتبط مفهوم الندرة بما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة أي تنمية استخدام أحد الموارد مقارنة بقيمة استخدام البديل المتاح له.

الفرع الثالث: أهداف التنافسية

تتلخص أهداف التنافسية في النقاط التالية[1]:

– التركيز وتكثيف عملية الإبداع والابتكار التكنولوجي لخلق مزايا صعبة التقليد مما يزيد الحظوظ في تحسين الأداء و التفوق على المنافسين؛

– تفوق المؤسسات على منافسيها من خلال تحقيق كفاءة في الأداء وتحصيل الأرباح كنتيجة مباشرة لذلك. إذ تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به. فالتنافسية تساهم في بناء المؤسسات الأكثر كفاءة؛

– الرفع من الحصة السوقية وتقوية الموقع التنافسي من خلال التجديد المستمر في المنتجات والخدمات وتدنية تكاليفها؛

[1] معاريف محمد، دراسة الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية دراسة حالة قطاع التأمين سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 90.

-ومن بين الأهداف التي تسعى إليها سياسة التنافسية على الصعيد هي تشجيع التنافسية وخلق بيئة مناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية و الدولية. وذلك من خلال تعزيز المنافسة السوقية وتحقيق الفعالية في توظيف الموارد وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها.

ويتم تحقيق تلك الأهداف عبر عدد من العناصر تتلخص فيما يلي[1]:

- إعطاء فرصة لكل المؤسسات لتحقيق مستويات الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة؛
- توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والتكلفة الحدية للإنتاج؛
- القضاء على أقل تخفيف التركيز المفرط وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير مرنة؛
- القضاء على شبح الإحتكار وحماية المستهلك منه الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار وتقليص العرض.

ترتبط تلك الأهداف ارتباطا وثيقا مع التنظيم الاقتصادي الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنافسية خاصة فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك في إطار عمل ألية السوق. ولكن تلك الألية لوحدها غير كافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومات بوضع قيود تنظيمية لعمل السوق سواء إن كان ذلك متعلقة بالمستهلك أو المنشأة أو بألية توزيع الموارد.

بصفة عامة إن الهدف الرئيسي للتنافسية هو تعزيز قدرة الإقتصاد على التعامل مع الخارج بفعالية وكفاءة.

المطلب الثالث: علاقة التنويع الاقتصادي بالتنافسية الاقتصادية

تمثل التنافسية كمفهوم من أبرز الإشكاليات النظرية التي تواجه محاولات تنويع مصادر الدخل الخليجية، إذ أن مفهومي التنويع والتنافسية يعتبران مفهومان متناقضان بمعنى أن التنويع قد يكون على حساب التنافسية من جانب والتنافسية قد تحد من إمكانية التنويع من جانب آخر، فالتنافسية من ناحية تعبر عن المقومات التي تملكها دولة ما في قطاع أو نشاط اقتصادي ما وهي بهذا المفهوم تعتبر محددة ومقصورة على نشاطات وقطاعات معينة ومحدودة، في حين أن التنويع يعني اكتساب الإمكانيات والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي وهو بهذا المفهوم يعتبر غير محدد وغير مقصور على نشاطات وقطاعات معينة ومحدودة، لذلك فإن تنويع مصادر الدخل قد يعني في بعض الأحيان مفهوم مناقض لمفهوم التنافسية أو بالأحرى الأفضلية التنافسية التي تملكها دول

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

معينة على حساب دول أخرى لأنه كلما كثر النشاطات التي يشملها كلما ارتفعت درجة التنوع في حين أنه كلما تركزت في قطاعات محددة كلما كانت درجة التنافسية أعلى[1].

يقوم التنويع بإيجاد العلاقة أنواع عديدة للمنتج الواحد، وبالتالي تنويع الإنتاج ليتناسب كل نوع من احتياجات المستهلكين، سواء الأخير أم المستهلك الصناعي، وهو يعتبر مدخلا للميزة التنافسية، فيهتم بعمليات التنويع الكثيف أي الوصول بالنوع الواحد إلى العديد من التشكيلات المختلفة وبالألوان المتعددة المختلفة، وبالأطوال والمقاسات المختلفة أيضا، وبالتالي يعد مدخل التنويع المدخل الطبيعي لإرضاء كافة الأذواق والرغبات أو الأغلبية منها، ولإشباع الدوافع والمحفزات وصولا إلى المستهلك الحدي، فضلا عن أن التنويع كمدخل لصناعة المزايا التنافسية يتوافق مع:

- قيم واتجاهات ومبادئ ومثل الشعوب، وبالتالي يتناسب مع هذه الشعوب، وبالتالي يتناسب مع المحددات الاتجاهية العامة؛
- طبيعة المكان الجغرافي والبيئة والمناخ والعلاقات التي تحكم المكان مع الزمان؛
- طبيعة العنصر البشري وتفضيلاته، خاصة فيما يتعلق بالأجيال الجديدة من الشباب[2].

[1] ناصر بن غيث، حديث في التنويع الاقتصادي والتنافسية، مركز الخليج لسياسات والتنمية، https://gulfpolicies.org 2021-04-26، 12:04.

[2] منصوري كريم، كنان الشريف، دور استراتيجيتي الاعلان والتنويع في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مركب المنظفات ENAD/SIDET بسور الغزلان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014، ص ص96-97.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات باللغة العربية، أم المطلب الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه، أما المطلب الثالث فهو مخصص لإيجاد أوجه الإختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الاول: الدراسات العربية

يشمل هذا المطلب الدراسات باللغة العربية، حيث قسمناها الى المذكرات والرسائل الجامعية، والمجلات.

الفرع الاول: المذكرات والرسائل الجامعية

1-بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، 2020/2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تبني مجموعة من الآليات المتمثلة في تنويع السياسات الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها وفاعليتها في الدفع بعجلة النمو.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على تحليل احصائيات القطاعات الاقتصادية ومقارنتها بتجارب دولية للاستفادة منها في بناء استراتيجية تنموية تعتمد على التنويع.

وقد خلصت الدراسة الى فشل مختلف الجهود التنموية المبذولة من قبل في الجزائر في بناء اقتصاد متنوع، يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة، ومازالت الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 95% من الإيرادات الخارجية، و45% من الناتج الداخلي الخام.

2-بن موفق زرق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019/2018.

تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص إستراتجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، وإستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني، وأثار انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتقييم اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية مع الجزائر في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تطرح الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة. وقد خلصت الدراسة إلى:

-أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذاتها وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد الدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

-إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

3-بلخير فريد، التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017.

تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومساهمتها في التنمية الاقتصادية كالتشغيل، الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة، باعتبار الجزائر حملت شعار "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو"، هذا ما أفسح المجال لهذا النوع من المؤسسات أن يكون النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري، بفضل وضع بعض الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الفتي.

لكن ورغم كل الجهود المبذولة من أجل النهوض بهذا القطاع الفتي إلا أنه ما زالت بعض العراقيل تقف أمام تنمية وتطوير قدراته التنافسية. ومن أجل معرفة أهم هذه العراقيل والصعوبات التي تقف أما تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قمنا بدراسة ميدانية لعينة منها، محاولة منا استخلاص النتائج والتوصيات للنهوض بهذا القطاع الفتي وإيجاد سبل دعم قدراته التنافسية، باعتبار أن التنافسية بمثابة الإطار الجامع لمختلف التدابير اللازمة لقطف ثمار الاندماج في الاقتصاد العالمي، والمحرك الرئيسي للمؤسسة الحديثة التي تسعى دائما تحت تأثير تقلبات المحيط نحو التميز في منتجاتها وأساليبها التسييرية بما يضمن لها البقاء والاستمرار، ومن جملة النتائج التي تم توصل لها ما يلي:

- ان نتيجة تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى بالجزائر الى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن وضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج على غرار البرنامج الوطن للتأهيل، مما أدى الى زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متسارع، إلا ان هذا القطاع الفتي مازال بعيد كل البعد عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي، هذا دليل على عدم نجاعة هذه البرامج في تحسن تنافسية هذا النسيج المؤسساتي؛

-لا تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الدعم اللازم من طرف الدولة بغية تحسين تنافسيتها ودخولها الاسواق الدولية، حيث ان غالبيتها لا تستفيد من دعم الحاضنات التكنولوجية، نقص الامتيازات للتشجيع على زيادة وتحسين الانتاج، عدم توفير البيانات اللازمة عن الاسواق الخارجية وتقديم الحوافز من اجل المشاركة في المعارض الدولية؛

- عدم تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالأداء والتفوق التنافسي، لأن غالبية هذه المؤسسات لا تتبنى أبعاد التنافسية الموضوعة أثناء الدراسة (الابداع التكنولوجي، البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاستثمار في الرأس المال البشري، الشراكة الأجنبية، وتقديم الدعم اللازم من طرف الدولة). لأن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها علاقة ارتباط وتأثير قوي بين أبعاد التنافسية.

4-هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل وقياس أثر بعض متغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري وهي "سعر الصرف، الصادرات، مستوى دخل الفرد، المستوى العام للأسعار، الاستثمار الأجنبي المباشر" على اجمالي الناتج المحلي للفرد GDP والذي اعتمدناه كمؤشر للتنافسية، فتم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لاختبار هذه العلاقة، قمنا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وفي هذا الإطار تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية بطريقة "جرانجر " للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات كما تم تحليل دوال استجابة النبضة (Function Response Impulse)، بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين Variance (Decomposition).

5-نوي نبيلة، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة والنرويج. لتحقيق هذا الهدف قمنا بتقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق

التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، ثم قمنا ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة.

توصلنا من خلال الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، فقد حققت نتائج هامة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويعا أكثر للصادرات. بالنسبة للجزائر، فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع النفط، وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

6-منار ابراهيم احمد فريحات، اثر الاستراتيجيات التنافسية في تعزيز النجاح الاستراتيجي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاردني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص ادارة الاعمال، جامعة البلقاء الاردنية، الاردن، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستراتيجيات التنافسية في تعزيز النجاح الاستراتيجي، وللتأكد من ذلك تم تطوير نموذج من أجل اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، حيث تكونت المتغيرات المستقلة من الاستراتيجيات التنافسية والمكونة من (استراتيجية الكلفة الأقل، واستراتيجية التمايز، واستراتيجية التركيز)، وتكون المتغير التابع من النجاح الاستراتيجي والمكون من (الموارد البشرية، الهيكل التنظيمي، ثقافة المنظمة، البيئة)، وتكون ميدان الدراسة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني، وتم اختيار مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى (مدير عام، مساعد مدير عام، مدير دائرة، رئيس قسم) في الأفرع الرئيسية في شركات الاتصالات والمكونة من ثلاث شركات رئيسية وهي (زين، واورانج، أمنية)، باعتبار شركات الاتصالات هي الأكثر مساهمة في القطاع، والأكثر تمثيلاً له، وبالرجوع إلى الشركات تبين أن هناك 390 اداري، وقامت الباحثة بتطوير استبانة تكونت من 40 فقرة موزعة على 7 ابعاد، وتم توزيع 60 استبانة على كل من الشركات الثلاثة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كما يلي:

أن شركات الاتصالات الأردنية تطبق الاستراتيجيات التنافسية (استراتيجية الكلفة الأقل، استراتيجية التركيز، استراتيجية التمايز) بمستويات مرتفعة، وهذا يدل على أن شركات الاتصالات الأردنية تعي أهمية تطبيق

الاستراتيجيات التنافسية، كما بينت نتائج الدراسة أن مستوى النجاح الاستراتيجي لشركات الاتصالات كان متوسطاً لمجمل الأبعاد ولم يكن بالشكل المطلوب، وأوضحت النتائج أن هناك ضعف في نظام الاستخبارات التنافسي وفي رصيد الذكاء الاستراتيجي في شركات الاتصالات الأردنية.

7-منصوري كريم، كنان الشريف، دور استراتيجيتي الاعلان والتنويع في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مركب المنظفات ENAD/SIDET بسور الغزلان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة الى دور كل من استراتيجيتي الاعلان والتنويع في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية حيث يستمد هذا البحث اهميته من خلال تزايد الدور الذي يلعبه الفكر الاستراتيجي وكذا تطور المفهوم التسويقي كإحدى العوامل المساعدة على تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة، وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها:

-ان تبني المؤسسة لخيار استراتيجي او عدة خيارات، يتطلب منها منهجية اقتصادية تمكنها من معرفة نقاط القوة والضعف من اجل الاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المحتملة؛

- لا يمكن دراسة الميزة التنافسية دون معرفة جوانب القوة والضعف للمؤسسة وكذا المنافسين على حد سواء؛

-تؤثر استراتيجية التنويع على عوامل القدرة التنافسية للمؤسسة، وتمكنها من زيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافسين؛

-تساعد استراتيجية التنويع على توفير خيارات للمستهلك من جهة، وتدعيم مركز التنافسي للمؤسسة؛

8-معاريف محمد، دراسة الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة قطاع التأمين سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

إن البيئة التنافسية وما تمتاز به من تعقيد وعدم الاستقرار، يفرض على المؤسسة تتبني توجهات ووسائل تسييرية جديدة لمواجهة المنافسة وهذا لضمان ديمومتها، ما يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب ميزات تنافسية لتحسين موقعها في الأسواق، أو المحافظة عليها لمواجهة ضغوطات المنافسين ،حيث تناولت الدراسة بناء

الإطار المفاهيمي الموضوع الميزة التنافسية في المؤسسة الجزائرية، وخصت مؤسسات قطاع التأمينات بولاية سعيدة كعينة للمؤسسات الجزائرية، إذ خلصت الى:

إذ رأينا أن المؤسسة تعمل في بيئة تنافسية عليها أن تتميز فيها بالتفوق والتميز عن منافسيها مما يؤدي بها إلى حيازة كفاءات ومهارات تمكنها من الاستمرار والبقاء على غرار المنافسين الآخرين، وهذا ما يعرف بالميزة التنافسية الحقيقة والتي تعتمد على التفكير الاستراتيجي ومن الصعب تقليدها من طرف المنافسين وهذا الكون المؤسسة دائما تبحث للتحسن والتجديد والاستمرارية .

إن الهدف الأساسي للمؤسسة في متابعة البيئة التنافسية هو جمع المعلومات بدقة عن البيئة الخارجية، وهذا من أجل معرفة الفرص المتاحة لها والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، ولهذا يتطلب عليها إتباع استراتيجيات تنافسية محددة للوصول إلى مزايا تنافسية عالية. إن التنافسية تعتبر من الميزات الأساسية في البيئة المعقدة، حيث أن من واجب المؤسسة التي تريد الريادة في المحيط التنافسي والبقاء أن تبحث عن منهج جديد يساعدها على جمع المعلومات التي تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

الفرع الثاني: المقالات العلمية

1-أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 03، العدد 1، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في مجال تنويع صادراتها، يظل النفط مسيطرا على اقتصاداتها، وتبقى مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر رهينة تجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد الوطني، مما يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

2- حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانيات المستقبل، مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 10، العدد 1، 2020.

تهدف الدراسة الى توضيح مفهوم التنويع وضروريته للاقتصاد الوطني من خلال بيان الايجابيات المتحققة اذا ما تم تطبيق السياسات الموضوعة بشكلها العلمي الصحيح وبالاخص التقلبات في اسعار النفط العالمية وتأثيرها على حجم الايرادات العامة، وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها انه على الرغم من الاعتماد الاساس على العوائد النفطية فانه بالامكان استغلال هذه العوائد لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي (تقليل الاعتماد على النفط مقابل رفع نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في هيكل الـ GDP) اذا ما تم ادارتها بشكل جيد وتوظيفها بشكلها الصحيح تبعا لمدى الحاح واهمية الحاجات المتزايدة للاقتصاد وبالاخص تنمية القطاعات الداعمة لعمليتي النمو والتنمية مثل (الزراقة والصناعة) وبما يعطي املا للنمو على الاجل الطويل، وقد توصلت الدراسة الى:

-اثبتت الدراسة مدى وعمق الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية للبلد من خلال تبيان التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي الذي سيطر القطاع النفطي على النسبة الاكبر من مكوناته بحوالي 49.15% بالمتوسط من اجمالي الناتج خلال مدة البحث مما ولد تشوها اقتصاديا يعيق عملية التنويع وخير دليل على ذلك ايرادات النفط التي شكلت ما نسبته 97% من هيكل الايرادات العامة؛

- ضعف مساهمة القطاعات القائدة للتنمية الاقتصادية الزراعي والصناعي) ضمن هيكل الناتج المحلي نتيجة ما تعرض له هذان القطاعان من اهمال وتدمير في البنية التحتية انعكس على تحول اعداد كبيرة من الأيدي العاملة للقطعات الخدمية يضاف الى ذلك تأثير حجم الاستيرادات الزراعية من مختلف المحاصيل بحيث أصبح العراق اشبه بالسوق الدولية لمختلف البلدان والاخص البلدان المجاورة أما القطاع الصناعي فنسبته مساهمته لا تتناسب واهميته الكبيرة فهي تعد الأضعف ضمن بقية القطاعات نتيجة تدمير العديد من المنشأت بعد الحرب وتوقف الكثير منها وحتى العاملة منها تعاني من الضعف والاهمال ونقص المستلزمات في ظل ارتفاع حجم الواردات؛

-أن ارتفاع حجم الأيدي العاملة ضمن القطاع الخدمي لا يعكس تقدم اقتصادية حقيقية اذا لم يرافقه زيادة في الانتاج السلعي بحيث تكون معبرة عن مرونة الجهاز الانتاجي ومدى استجابته لحجم الطلب المحلي.

3-عادل خير الله ناصر بن عبد الله، القيادة الاستراتيجية ودورها في تنمية القدرات التنافسية لمنظمات الاعمال الدولية بدولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، سطيف، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020.

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم الممارسات التي يمكن أن تتبعها الريادة الإستراتيجية في شركات صناعة الأغذية العالمية في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ في الكويت من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في ظل المنافسة الشديدة من منتجي الغذاء الدوليين. وتحديد مدى مساهمتها في تنمية قدرتها التنافسية. تكونت عينة الدراسة من (147) فرداً من أعضاء مجالس الإدارة ومديري الأقسام ورؤساء الأقسام و(13) شركة، واعتمدت الدراسة على منهج الوصف التحليلي والاستبانة كأداة أساسية ووصلت الدراسة. النتائج التالية:

-وجود علاقة إيجابية بين التنافسية وتحديد التوجهات الاستراتيجية لمنظومة العمل؛

-وجود علاقة إيجابية بين التنافسية وتطوير الأساليب والممارسات الأخلاقية؛

-وجود علاقة إيجابية بين التنافسية وتنمية رأس المال؛

-توجد علاقة إيجابية بين التنافسية ودعم وتعزيز الثقافة التنظيمية؛

-علاقة إيجابية بين التنافسية والرؤية المستقبلية؛

-هناك علاقة إيجابية بين التنافسية واختيار وتطوير قادة أجيال المستقبل (قادة المستقبل) ؛

-علاقة إيجابية بين التنافسية واختيار ودعم الإبداع والابتكار.

4-عبد الرزاق حمد حسين، احمد محمد دحام، التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة مع اشارة الى العراق للمدة 2003-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 15، العدد 48، الجزاء 1، 2019،

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة مع اشارة الى العراق للمدة 2003-2017 وتم التعبير عن التنويع الاقتصادي وفق ثالث مؤشرات وهي: (مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات، نسب مساهمة القطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت)، وبعد التحليل الكمي والقياسي للمؤشرات اعاله لكل بلد على حده، تبين ان الاقتصاد الاماراتي اكثر تنوعا من الاقتصاد العراقي، حيث

استطاعت الإمارات تقليل الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير من خلال انخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي وانخفاض صادرات النفط الخام مقارنة بالصادرات غير النفطية، كما ان نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي كانت اكبر من مساهمة القطاع العام، اما في العراق فيحدث العكس اذ لا يزال الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير وفق جميع المؤشرات المدروسة، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال العادات النفطية العراقية في تنشيط القطاعات الأخرى، من اجل تنويع الصادرات، وتنويع مصادر الدخل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم الاعتماد على مورد النفط، باعتباره معرض لتغيرات مستمرة تبعا للسياسات الخارجية.

5- علام عثمان، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنفسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، الاردن، المجلد 04، العدد 1، 2018.

تهدف هذه الدراسة الى تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال القاء فاحصة على اهم المؤشرات المستخدمة في ذلك ومحاولة استعراض جملة من الآليات الكفيلة بتحسين تنافسية الاقتصادي الجزائري بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد تم التوصل من خلال هذا البحث الى ان الجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، وذلك راجع الى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات العربية، كما انه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الاعمال.

6-سليمة غدير احمد، عيسى بهدي، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 03، ديسمبر 2015.

يهدف هذا البحث الى التعرف على تداعيات الانفتاح الاقتصادي تعرفه الجزائر اليوم، بسبب اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وتأثير هذا الانفتاح على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا، كونها أصبحت توجها وبديلا استراتيجيا من قبل الدولة الجزائرية، وقد توصلت الدراسة الى أن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منهما انعكاساته الايجابية وكذا

السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م الصناعية خصوصا، إذ أن هذا سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية.

والجزائر هي الآن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة، إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية سواء العالمية منها أو العربية، كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي.

ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هاذين الاختيارين، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م الصناعية من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

7-غالب محمد البستنجي، اثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الاردنية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011.

تهدف هذه الدراسة لتحديد أثر كفاءة نظم المعلومات التسويقية على اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء استبانه وتوزيعها على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 300 مفردة من المستخدمين لنظم المعلومات التسويقية في الشركات الصناعية، استرجع منها 245 استبانه، أي ما نسبته (81.6%) من العينة. وتوصلت الدراسة إلى أن إدراك المستجوبين لكل من كفاءة نظم المعلومات التسويقية (المتطلبات المادية، البرمجيات، البشرية، والإدارية) و أبعاد الميزة التنافسية الإبداع والابتكار، السرعة، المرونة، التميز، والجودة) مرتبة حسب أهميتها، كانت مرتفعة، وأشارت النتائج إلى وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظم المعلومات التسويقية في اكتساب الميزة التنافسية بجميع أبعادها. وتم اقتراح عدد من التوصيات تمكن الشركات من الاستفادة من نظم المعلومات التسويقية بطريقة كفوءة لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

1- Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries, oxfords, UK, May, 2020.

تهدف هذه الدراسة الى فهم سبب تمكن بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع اقتصاداتها بينما فشل البعض الآخر في ذلك، وتقوم هذه الدراسة بتطوير واختبار العديد من الفرضيات حول العوامل السياسية والمؤسسية، بدلا من العوامل الاقتصادية والجغرافية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

-يعتبر التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتجنب لعنة الموارد؛

-الاعتماد على النفط هو اقوى عائق لتحقيق التنويع الاقتصادي؛

-انخفاض الاحتياطي من النفط يدفع بالاتجاه اكثر نحو التنويع؛

-الفساد وعدم رغبة المسؤولين والحكام في التغيير يعد اهم عائق للتنويع.

2-Farah Elias El-hannani '' Oil Volatility, Economic Growth and Diversification –Alternative Explanation of The Oil Curse In Algeria -'', Dissertation of PhD in economic Science, Faculty of management and economic sciences, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen , Algeria, 2016-2017.

تبحث دراسة الباحثة في حالة الجزائر كواحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث سعت إلى إظهار تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير المبادئ التجريبية للجهات الحكومية وغير الحكومية في إدارة تقلب عائدات النفط وبالتالي تنويع الاقتصاد، واستخدمت في دراستها أدوات تجريبية مختلفة لتحليل واقع التنويع الاقتصادي وعلاقته مع تقلبات النفط والمتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية الأخرى وهي نظرية المحفظة وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر ولكن لم يتم العثور على أي دور للمتغيرات الأخرى هذا ما فسر ضعف القاعدة المجهزة لهذا التنويع، نتيجة لذلك أوصت الباحثة في دراستها إعطاء المزيد من الاهتمام لاستراتيجية تنفذ على المدى الطويل وعدم التركيز على القرارات المؤقتة كردة فعل للتقلبات الدولية.

3-Miruna Mazurencu-Marinescu, Daniel TraianPele, Modelling the strategic success factors of the Romanian ICT based companies, Procedia - Social and Behavioral Sciences 58, 2012.

تهدف هذه الدراسة الى استنتاج العوامل المميزة المنبثقة عن الاسراتيجيات التنافسية للشركات الرومانية، من اجل التمييز بين الشركات الناجحة وغير الناجحة او الفاشلة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على سجلات لوحة البطاقات الغير متوازن لمجموعة من 68000 سجل في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رومانيا من اجل تقييم الاداء، وقد توصلت الدراسة ان صافي راس المال العامل ومجموع الموجودات والدوران ومجموع حقوق المالكين والنتيجة كانت لها تأثير كبير على البقاء طويل الامد للشركات، في حين ان المتغيرات الاخرى مثل الديون طويلة الاجل وعدد العاملين ليس لها اثر ذو دلالة احصائية على البقاء طويل الامد للشركات.

4-Ismail, A. Abdullah, R. and Uli, J, The relationship between organizational competitive advantage and performance moderated by the age and size of firms. Asian Academy of Management Journal, Vol. 15, No. 2, 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الميزة التنافسية المؤسسية والأداء تبعا لعمر وحجم المؤسسة في الشركات الصناعية العاملة بولاية سلناجور بماليزيا، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي: هناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغيري عمر وحجم المؤسسة حول العلاقة بين الميزة التنافسية والأداء، يؤثر عمر المؤسسة في قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية إيجابا، لا يؤثر حجم المؤسسة في قدرة المؤسسة على تحقيق الميزة التنافسية والأداء الأفضل، وأن تحسين الأداء المؤسسي يؤثر بقوة في تحقيق الميزة التنافسية.

5-Gannon, Catherine and Lynch, Patrick and Harrington, Denis MANAGING INTELLECTUAL CAPITAL FOR A SUSTAINED COMPETITIVE ADVANTAGE IN THE IRISH TOURISM INDUSTRY. In: The Toursim and Hospitality Research in Ireland Conference (THRIC), 16th - 17th June 2009, DIT.

تهدف الدراسة هذه الدراسة الى شرح كيفية استخدام الشركات ومعالجتها لعناصر رأس المال البشرية والتنظيمي والهيكلي وعلاقته برأس المالي الفكري لتوليد القدرة التنافسية المستدامة، انطلقت هذه الدراسة من خلال سؤالين رئيسيين تم اكتشافهما فيما يتعلق بالمؤسسات والتنافسية، السؤال الأول: لماذا تنافس بعض شركات السياحة بنجاح أكثر من غيرها؟ والسؤال الثاني: ماذا تفعل الشركات لتعزيز والمحافظة على ميزتها لتنافسية؟. وفي

ظل الاستراتيجية المطروحة، فإن توضيح الاختلاف والتميز في الأداء بين الشركات انتقل من العوامل الخارجية إلى العوامل الداخلية في الشركة والتي تمثل عنصر الإبداع في عصر المعرفة الحالي وأهميتها في تحقيق التميز التنافسي للمؤسسة. واعتمدت الدراسة مدخل الموارد كأساس لتحديد الموارد القيمة التي تمثل ميزة تنافسية للمؤسسة.

المطلب الثالث: اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في موضوع التنويع الاقتصادي والتنافسية وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في مجال التنويع الاقتصادي والتنافسية، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع التنويع الاقتصادي والتنافسية وأنه أصبح يشكل الهاجس الرئيسي في النمو الاقتصادي التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأبيات النظرية والمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنافسية، كذلك اتفقت على الدور الذي تلعبه التنويع الاقتصادي والتنافسية في النمو الاقتصادي للدولة .

في حين يتضح وجه الإختلاف في أن هذه الدراسة ربطت بين التنويع الاقتصادي والتنافسية وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة، كذلك انها تختلف في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجزائر بصفة عامة في حين ان معظم الدراسات السابقة طبقت على المؤسسات.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الالمام بالجانبي النظري للتنويع الاقتصادي والتنافسية الاقتصادية، وتسليط الضوء على العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنافسية، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى ذكر ماهية التنويع الاقتصادي والتنافسية والعلاقة بينهما، اما في المبحث الثاني فقد عززنا دراستنا هذه بمجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية، وذكرنا اوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

أثر التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية: دول مختارة 2019-2007

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى محاولة دراسة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي والتنافسية لمجموعة الدول تم تقسيمها الى دول نفطية (الجزائر، المغرب، مصر، نيجيريا) ودول متنوعة اقتصاديا (الامارات العربية المتحدة، سنغافورة، ماليزيا، جنوب افريقيا)، خلال الفترة 2007-2019، حيث تم التركيز على مؤشر التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل من خلال المؤشرات (مؤشر حجم الواردات، مؤشر حجم الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي، تراكم رأس المال الثابت)، ومؤشر التنافسية الاقتصادية كمؤشر تابع الذي يصدر من المنتدى الاقتصادي العالمي، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول: دراسة وصفية لعينة الدراسة**
- **المبحث الثاني: تقدير اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية للدول المختارة خلال 2007-2019.**

المبحث الأول: دراسة وصفية لعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض ومناقشة المؤشرات التي سيتم استخدامها في تحديد التنويع الاقتصادي كآلية لتحسين التنافسية الاقتصادية

المطلب الاول: مؤشرات الدول المتنوعة اقتصاديا

أولا: مؤسر حجم الواردات

الجدول رقم 01: مؤشر حجم الواردات للدول المتنوعة اقتصاديا

الوحدة: مليار دولا

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات العربية المتحدة	358.44	480	385.26	429.41	606.07	721.83	750.9	688.33	602.93	592.01	629.16	644.19	633.91
ماليزيا	141.47	134.23	116.8	128.37	125.8	125.48	130.68	137.48	146.36	150.51	167.26	175.2	171.74
جنوب افريقيا	122.62	129.58	101.25	122.62	129.49	132.73	132.73	137.1	142.86	141.7	144.25	147.42	142.47
سنغافورة	255.73	232.66	210.09	252.1	263.4	263.8	275.13	281.33	287.24	288.02	304.86	317.78	308.33

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 01: مؤشر حجم الواردات للدول المتنوعة اقتصاديا

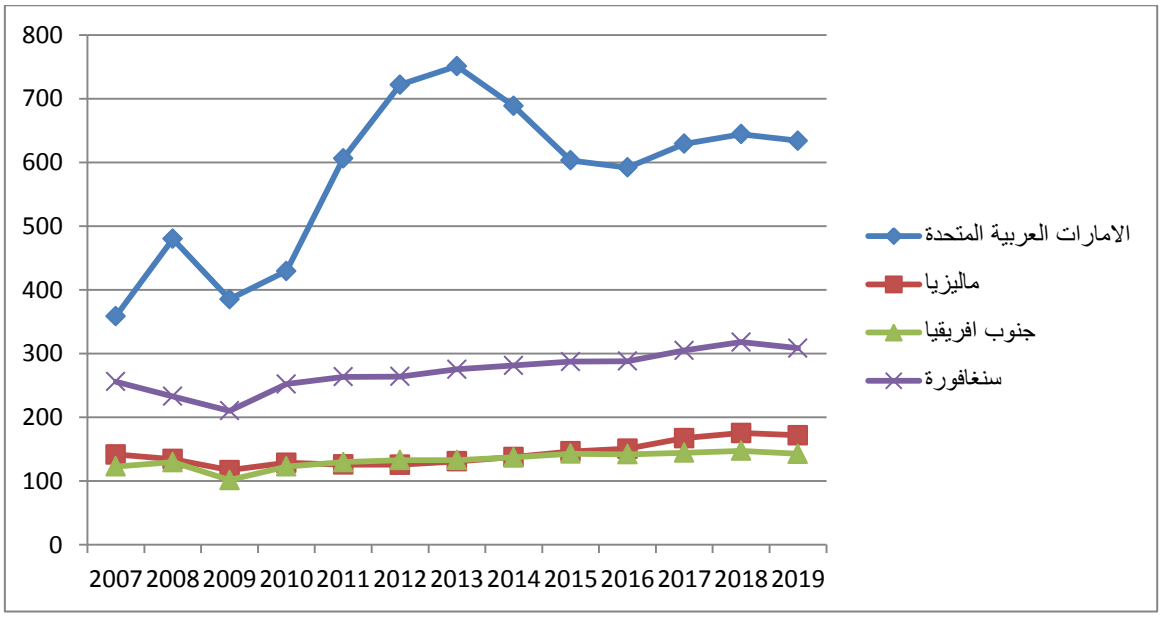

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ في الجدول والمحنى أعلاه أن مؤشر حجم الواردات بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة من سنة (2007-2013) متزايد من 358.44 مليار دولار الى 750.9 مليار دولار ثم انخفض حجم الواردات من سنة (2014-2016) من 688.33 مليار دولار الى 592.01 مليار دولار ونلاحظ ان من سنة 2017-2019 تزايد بشكل بسيط من 629.16 مليار دولار الى 633.91 مليار دولار اما بالنسبة لماليزيا نلاحظ ان حجم الواردات انه مزايد من سنة 2007-2019 من 141.47 مليار دولار الى 171.74 مليار دولار وبالنسبة لي جنوب افريقيا وسنغافورة نفس لشيء حجم وارداتهما متزايد من 122.62 مليار دولار الى 142.47 مليار دولار وسنغافورة من 255.73 الى 308.33 مليار دولار ونلاحظ ايضا ان الإمارات هي اكبر حجما للواردات.

ثانيا: مؤشر حجم الصادرات

الجدول رقم 02: مؤشر حجم الصادرات للدول المتنوعة اقتصاديا

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات العربية المتحدة	378.47	572.14	428.46	471.30	656.78	732.75	772.88	788.44	752.43	761.45	781.83	747.06	765.34
ماليزيا	160.02	153.56	117.62	138.74	142.26	148.49	158.29	165.16	167.46	168.19	190.40	195.04	189.21
جنوب افريقيا	190.66	204.95	163.02	185.37	218.72	237.07	242.13	246.46	260.91	249.34	251.39	264.25	262.87
سنغافورة	171.49	189.14	165.92	191.93	197.30	203.59	211.51	213.83	217.82	218.60	231.40	243.36	240.38

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 02: مؤشر حجم الصادرات للدول المتنوعة اقتصاديا

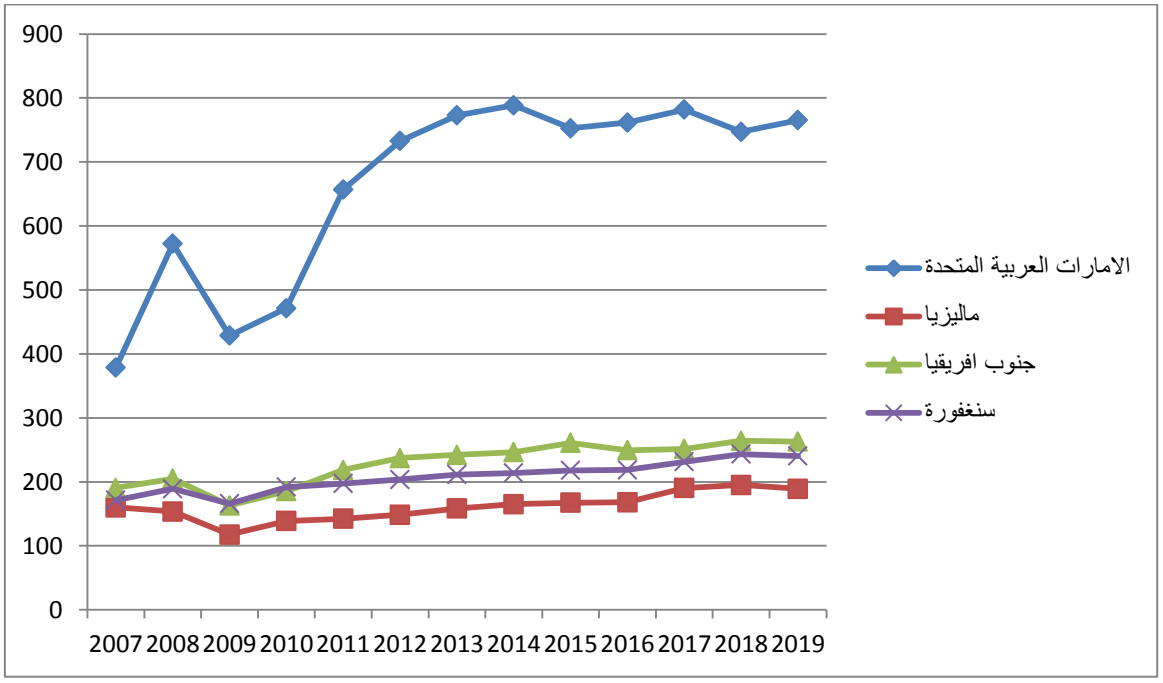

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى اعلاه ان حجم الصادرات بالنسبة للامارات العربية المتحدة ارتفع في سنة 2008 من 378.47 مليار دولار الى 572.14 مليار دولار ثم انخفض في السنة التي تليها 2009 من 378.47 مليار دولار الى 428.46 مليار دولار اما من سنة 2010-2019 فكان متزايد من 471.30 مليار دولار الى 765.34 مليار دولار اما بالنسبة لماليزيا وجنوب افريقيا وسنغافورة نلاحظ ان حجم الصادرات كان متزايد بشكل تدريجي فقط هناك انخفاض بسيط في سنة 2009 ماليزيا من 160.02 مليار دولار الى 189.21 مليار دولار وجنوب افريقيا من 190.66 مليار دولار الى 262.87 مليار دولار اما سنغافورة من 171.49 مليار دولار الى 240.38 مليار دولار.

ثالثا: تراكم رأس المال الثابت

الجدول رقم 03: مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول المتنوعة اقتصاديا

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات العربية المتحدة	25.19	25.09	31.63	27.12	23.16	21.88	19.25	22.16	25.63	26.01	25.29	23.511	23.83
ماليزيا	20.40	20.57	21.97	22.43	22.18	25.36	26.47	25.97	25.86	25.51	25.06	24.20	22.95
جنوب افريقيا	20.64	23.51	21.51	19.26	19.11	19.22	20.37	20.39	20.31	19.42	18.76	18.18	17.89
سنغافورة	24.37	27.97	28.83	25.56	25.26	26.42	27.54	28.12	27.22	26.30	25.34	23.11	23.14

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 03: مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول المتنوعة اقتصاديا

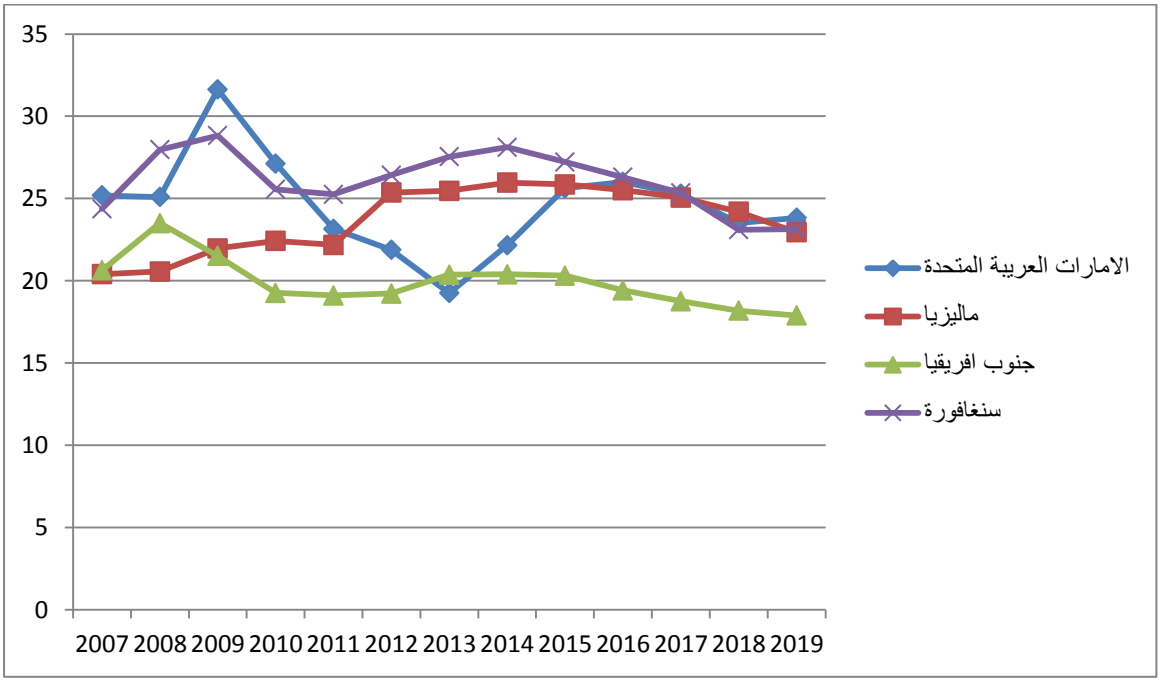

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ في الجدول والمنحنى في الاعلى ان مؤشر تراكم راس المال الثابت بالنسبة الى الامارات العربية المتحدة في سنة 2007 و2008 ثابت 25 مليار دولار اما في سنة 2009 ارتفع الى 31.63 مليار دولار حيث وصل الى ذرو ارتفاعه وثم انخفض من سنة 2010 الى سنة 2013 وهو في انخفاض حتى وصل اي ذرة انخفاضه في سنة 2013 بقيمة 19.25 مليار دولار ثم ارتفع من 2014-2016 الى 26.01 مليار دولار ثم انخفض

بشكل بسيط من 2017-2019 الى 23.83 مليار دولار اما بالنسبة الى ماليزيا نلاحظ ان هناك ثبات في سنتي 2007 و2008 بقيمة 20 مليار دولار ثم ارتفع من 2009-2013 الى 26.47 مليار دولار ثم انخفض يشكل بسيط من 2014-2019 اي 22.95 مليار دولار اما جنوب افريقيا ارتفع تراكم راس المال الثابت في سنة 2008 من 20.64 الى 23.51 ثم انخفض من 2009-2012 الى 19.22 مليار دولار ثم ارتفع بشكل بسيط من 2013-2015 الى 20.31 مليار دولار ومن ثم انخفض من 2016-2019 الى 17.89 مليار دولار وفي سنغافورة نلاحظ ان هناك ارتفاع من سنة 2007-2009 من 24.37 مليار دولار الى 28.83 مليار دولار وايضا انخفاض وثبات في سنتي 2010 و2011 بقيمة 25 مليار دولار ثم ارتفع من 2012 -2014 الى 28.12 مليار دولار ومن ثم انخفض من 2015-2019 الى 23.14 مليار دولار.

رابعا: الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم 04: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول المتنوعة اقتصاديا

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات العربية المتحدة	421.14	422.21	385.61	357.05	358.13	403.14	390.11	374.59	350.67	289.79	253.55	315.78	257.92
ماليزيا	193.57	230.8	202.25	255.01	297.95	314.44	323.27	338.06	301.35	301.26	319.11	358.71	364.68
جنوب افريقيا	299.41	286.76	295.93	375.34	416.41	396.33	366.82	350.62	317.62	296.35	349.55	368.28	351.43
سنغافورة	180.94	193.61	194.15	239.8	279.34	295.08	307.5	314.85	308.01	318.65	341.86	373.2	372.06

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 04: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول المتنوعة اقتصاديا

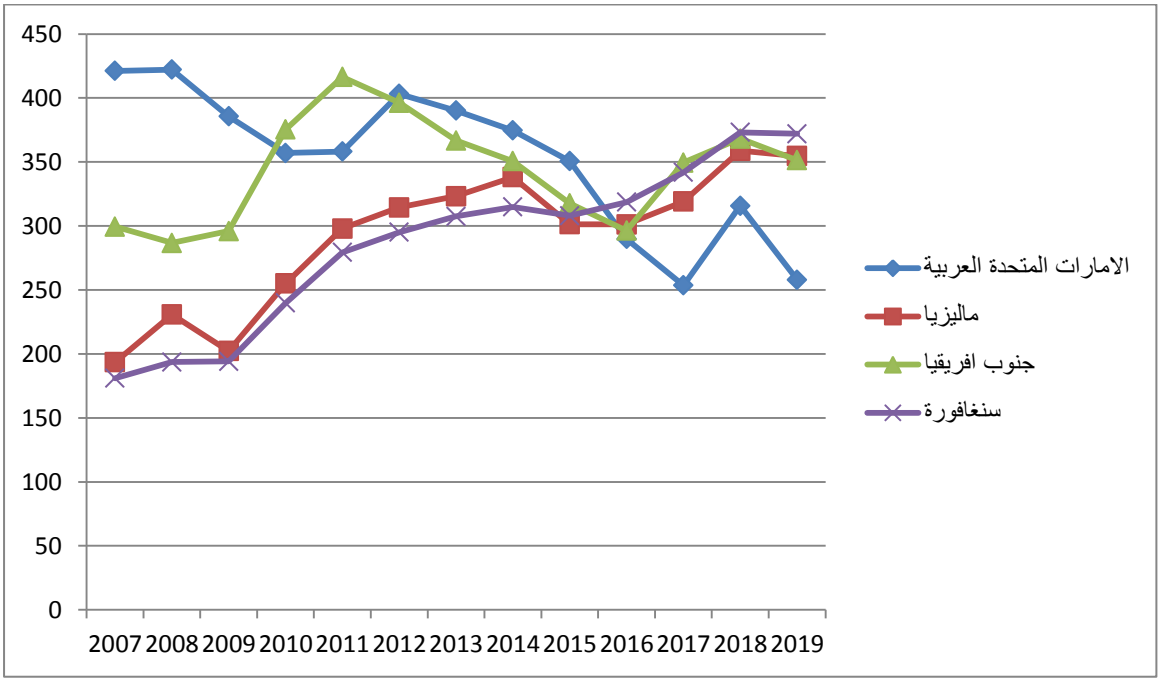

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ في الجدول والمنحنى أعلاه مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأربع دول مختلفة الإمارات العربية وماليزيا وجنوب إفريقيا وسنغافورة نلاحظ في احصائيات الامارات ان الناتج المحلي الاجمالي متناقص من سنة 2007-2011 من 421.14 مليار دولار الى 358.13 مليار دولار ثم ارتفع في سنة 2012 الى 403.14 ومن سنة 2013-2017 انخفض الى 253.55 مليار دولار ارتفع في سنة 2018 الى 315.78 مليار دولار وفي سنة 2019 انخفض الى 257.92 مليار دولار اما في ماليزيا نلاحظ انه في حالة تزايد من 2007-2014 من 193.57 مليار دولار الى 338.06 مليار دولار وانخفض في سنتي 2015 و2016 الى 301 مليار دولار ثم ارتفع من 2017-2019 الى 364.68 مليار دولار واما في جنوب افريقيا ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2007-2011 من 299.41 مليار دولار الى 416.41 مليار دولار ثم انخفض من 2012-2016 الى 296.35 مليار دولار ثم ارتفع في سنتي 2017 و2018 الى 368.28 مليار دولار ثم انخفض بشكل بسيط في سنتين انخفض بشكل بسيط في سنة 2019 الى 351.43 مليار دولار اما في سنغافورة نلاحظ انه متزايد من سنة 2007-2019 من 180.94 مليار دولار الى 372.06 مليار دولار.

خامسا: التنافسية

الجدول رقم 05: مؤشر التنافسية للدول ذات التنويع الاقتصادي

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الامارات العربية المتحدة	64.33	64.22	66.85	70.26	69.85	69.87	72.4	72.95	76.09	74.86	75.71	73.37	75.01
ماليزيا	73.6	72.82	72.04	69.62	69.76	72.63	72.23	71.85	73.7	74.65	73.86	74.38	74.6
جنوب افريقيا	64.9	63.12	63.01	62	61.7	62.03	62.44	62.45	62.15	62.66	61.71	60.76	62.44
سنغافورة	77.99	77.82	79.09	79.22	78.25	80.37	81.04	80.19	80.65	81.1	81.57	83.48	84.78

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

الشكل رقم 05: مؤشر التنافسية للدول ذات التنويع الاقتصادي

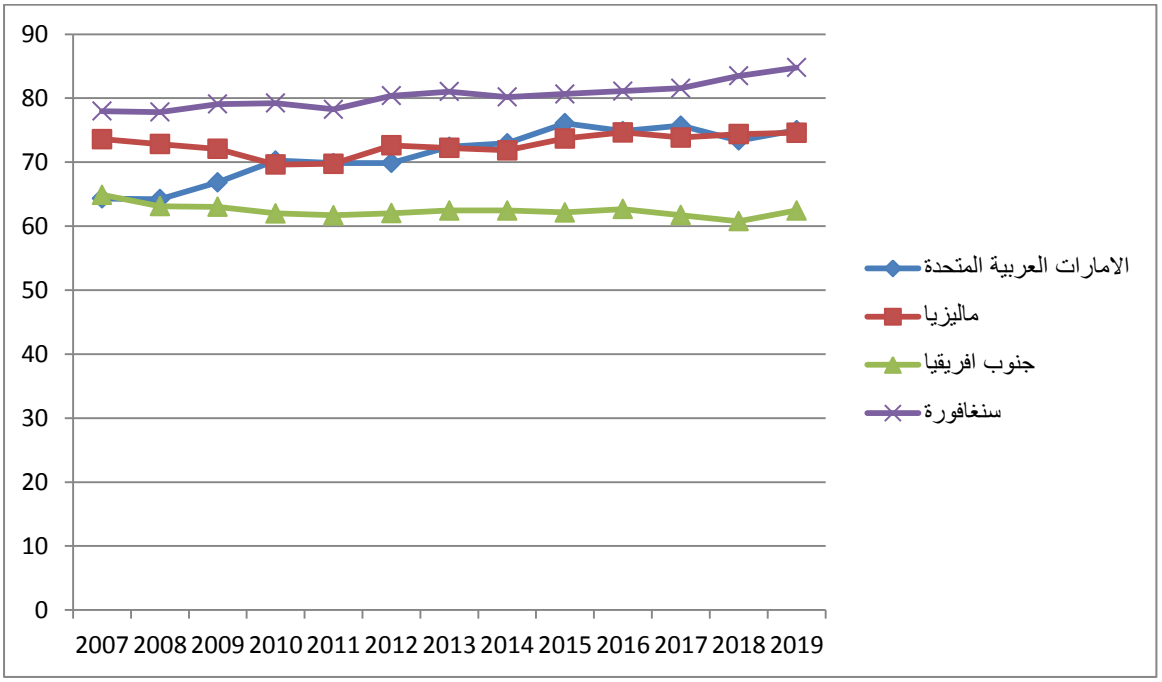

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى اعلاه مؤشر التنافسية للدول المتنوعة اقتصاديا بالنسبة للإمارات المتحدة وماليزيا وجنوب افريقيا وسنغافورة نلاحظ ان مؤشر التنافسية لدولة الامارات المتحدة ارتفع من سنة 2007-2010 من 64 الى 70 انخفض سنتي 2011 و2012 الى 69 ثم ارتفع من 2013-2017 الى 75 ثم انخفض في السنة التي تليها الى 73 ثم ارتفع في 2019 الى 75 وبالنسبة لماليزيا انخفض من 2007-2011 من

73 الى69 ثم ارتفع في سنتي 2012 و2013 الى 72 ثم انخفض في 2014 الى 71 ثم ارتفع في 2015 و2019 الى 74 وبالنسبة لجنوب افريقيا انخفض مؤشر التنافسية من 2007-2011 من 64 الى 61 ثم من سنة 2012 - 2016 فهو ثابت بقيمة 62 اما سنتي 2017 و2018 انخفض من 61 الى 60 ثم ارتفع في 2019 الى 62 اما سنغافورة فمؤشر التنافسية لديها متزايد تدرجيا من 2007 -2019 من 77 الى 84.

المطلب الثاني: مؤشرات الدول النفطية

أولا: مؤشر حجم الواردات

الجدول رقم 06: مؤشر حجم الواردات للدول النفطية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	98.89	97.13	86.46	83.99	81.65	77.90	73.36	72.64	73.12	80.86	77.53	72.91	71.95
المغرب	138.08	132.76	112.12	132.24	138.20	142.28	147.59	163.05	174.57	183.56	199.54	213.68	225.99
مصر	186.79	196.56	205.63	211.77	199.40	192.17	194.60	184.23	173.33	213.84	200.56	196.67	215.14
نيجريا	127.80	120.11	120.53	143.30	147.01	142.93	116.32	142.58	118.85	96.76	103.66	109.83	127.93

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 06: مؤشر حجم الواردات للدول النفطية

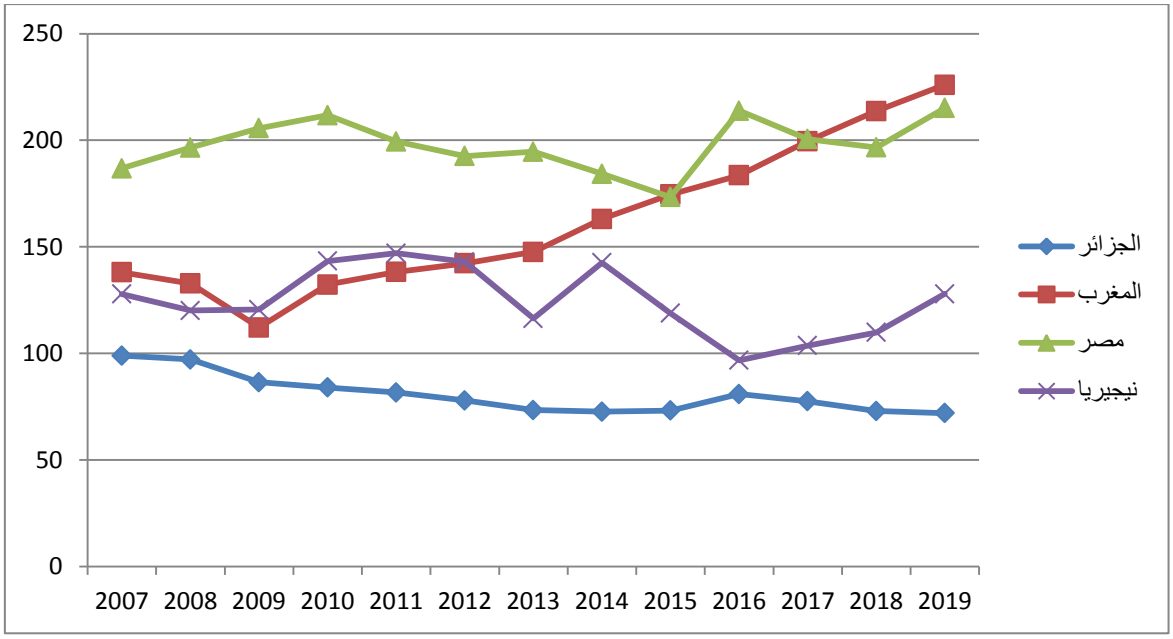

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى اعلاه مؤشر حجم الواردات لأربع دول الجزائر والمغرب ومصر ونيجيريا بالنسبة للجزائر نلاحظ ان حجم وارداتها متناقص من سنة 2007 الى سنة 2015 من 98.89 مليار دولار الى 73.12 مليار دولار ثم ارتفع بشكل بسيط في سنة 2016 الى 80.86 مليار دولار ومن ثم انخفض من 2017-2019 الى 71.95 مليار دولار اما بالنسبة للمغرب فانه انخفض من سنة 2007-2009 من 138.08 مليار دولار الى 112.12 مليار دولار ومن ثم ارتفع من 2010-2019 من 132.24 مليار دولار الى 225.99 مليار دولار اما بالنسبة لي مصر نلاحظ ان حجم الواردات ارتفع من سنة 2007-2010 من 186.79 مليار دولار الى 211.77 مليار دولار ومن ثم في حالة انخفاض من 2011-2015 الى 173.33 مليار دولار وفي سنة 2016 ارتفع الى 213.84 مليار دولار ثم انخفض في سنتي 2017 و2018 الى 196.67 مليار دولار ثم ارتفع بشكل بسيط في 2019 الى 215.14 مليار دولار واما في نيجيريا نلاحظ انه متذبذب انخفض في سنتي 2008 و2009 من 127.80 مليار دولار الى 120 مليار دولار ثم ارتفع في سنتي 2010-2011 الى 147.93 مليار دولار ثم انخفض في سنتي 2012-2013 الى 116.32 مليار دولار ثم ارتفع في سنة 2014 الى 142.58 مليار دولار ثم انخفض في سنتي 2015 و2016 الى 96.76 مليار دولار ثم ارتفع تدريجيا من 2017-2019 الى 127.93 مليار دولار.

ثانيا: مؤشر حجم الصادرات

الجدول رقم 07: مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	206.81	268.88	309.38	322.21	331.11	381.68	422.65	459.66	493.34	472.41	430.40	405.39	372
المغرب	182.61	206.57	179.94	177.96	190.98	237.49	240.14	246.21	225.73	254.62	251.92	264.09	273.29
مصر	170.19	193.32	197.06	214.64	207.22	250.01	243.12	248.19	270.66	250.37	260.44	286.66	190.66
نيجيريا	282.50	362.03	265.81	333.40	374.16	343.37	385.70	408.03	352.32	295.48	247.13	313.94	414.81

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 07: مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية

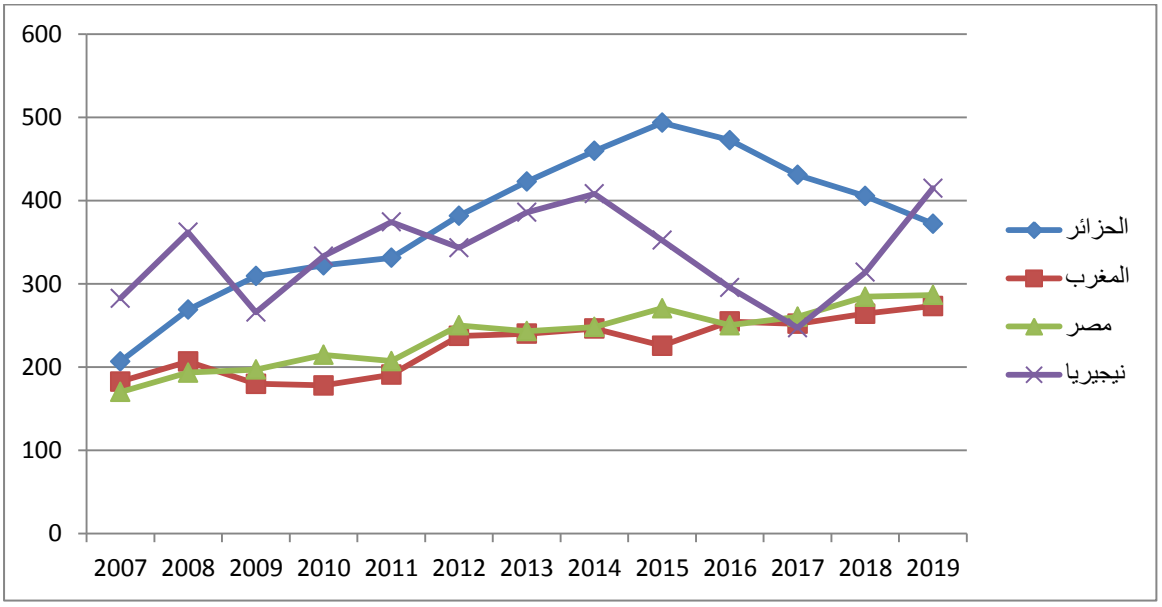

المصدر: البنك الدولي

يبين الجدول والمنحنى اعلاه مؤشر حجم الصادرات للجزائر والمغرب ومصر ونيجيريا بالنسبة للجزائر نلاحظ ان حجم الصادرات متزايد من سنة 2007-2016 من 206.81 مليار دولار الى 472.41 مليار دولار ومن ثم انخفض من 2017-2019 من 430.40 مليار دولار الى 372 مليار دولار واما بالنسبة لي المغرب هناك ارتفاع بسيط من 2007-2008 من 182.61 مليار دولار الى 206.57 مليار دولار ثم انخفض في سنتي 2009 و2010 الى 177.96 مليار دولار ثم ارتفع من 2011-2019 من 190.98 مليار دولار الى 273.29 مليار دولار اما مصر نلاحظ ان حجم صادراتها ارتفع من سنة 2007-2015 من 170.19 مليار دولار الى 270.66 مليار دولار ثم انخفض في سنة 2016 الى 250.37 مليار دولار ثم ارتفع في سنتي 2017 و2018 الى 286.66 مليار دولار ثم انخفض في سنة 2019 الى 190.66 مليار دولار واما بالنسبة لنيجيريا فمن سنة 2007-2009 انخفض حجم الصادرات من 282.50 الى 265.81 مليار دولار ثم ارتفع من 2010-2014 الى ان وصل ل 408.03 مليار دولار ثم انخفض من 2015-2017 من 352.32 مليار دولار الى 247.13 مليار دولار ثم ارتفع في سنتي 2018 و2019 الى 414.81 مليار دولار.

ثالثا: تراكم رأس المال الثابت

الجدول رقم 08: مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول النفطية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	26.32	29.23	38.23	36.28	31.67	30.79	34.18	36.81	42.25	43.07	40.78	40.14	38.69
المغرب	32.15	34.41	31.66	30.65	31.49	32.59	30.79	29.85	28.36	30.03	28.61	28.39	27.67
مصر	20.85	22.28	20.69	19.21	16.70	14.69	12.98	12.44	13.65	14.46	14.82	16.25	17.33
نيجيريا	20.18	18.85	21.11	16.81	15.67	14.21	14.16	15.08	14.82	14.72	14.71	19.01	25.41

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 08: مؤشر تراكم رأس المال الثابت للدول النفطية

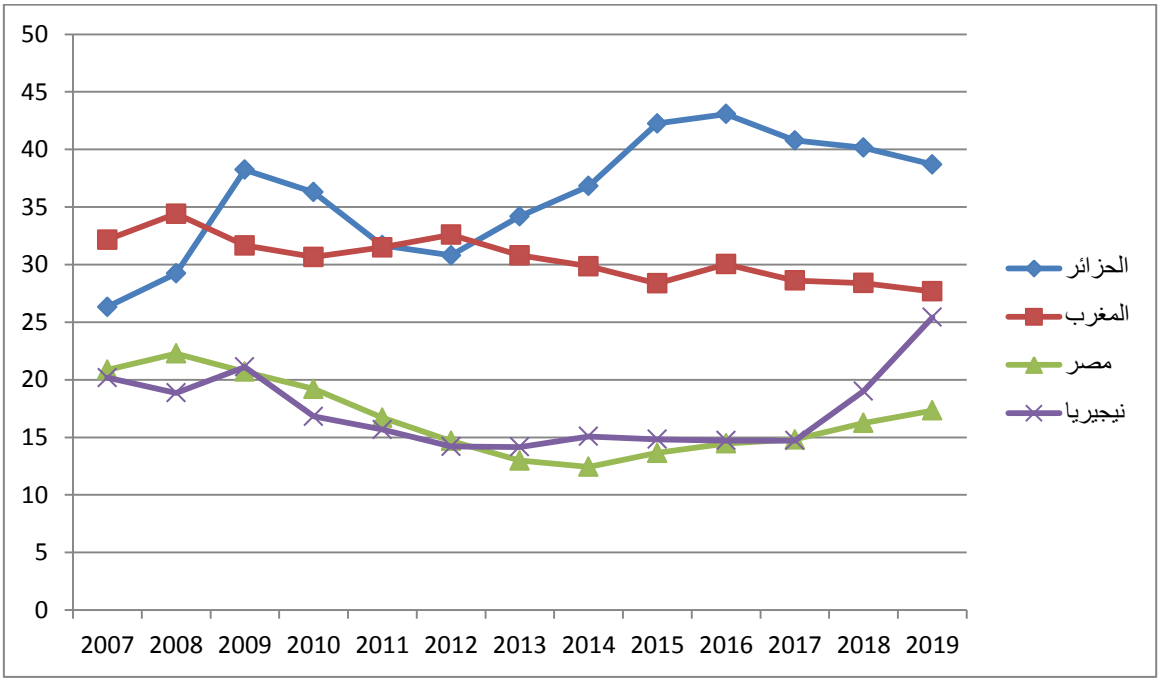

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ في الجدول والمنحنى اعلاه ان مؤشر تراكم راس المال الثابت في دولة الجزائر ارتفع من سنة 2007-2009 من 26.32 مليار دولار الى 38.23 مليار دولار ثم انخفض من 2010-2012 الى 30.79 مليار دولار ثم ارتفع من 2013-2016 الى 43.07 مليار دولار ثم انخفض من2017-2019 الى 38.69 مليار دولار اما بالنسبة للمغرب ارتفع تراكم راس المال الثابت سنة 2008 ثم انخفض بعد ذلك الى 2010 ثم ارتفع في سنتي 2011 و2012 ومن ثم انخفض من سنة 2013 الى سنة 2015 ثم في ارتفع سنة 2016 ومن ثم

انخفض من سنة 2017 الى 2019 واما بالنسبة لمصر لاحظنا ارتفاع بنسبة 2007-2008 الى 22.28 مليار دولار ثم انخفض من 2009-2014 الى 12.44 مليار دولار ثم ارتفع من 2015-2019 الى 17.33 مليار دولار واما بالنسبة لنيجيريا انخفض تراكم راس المال الثابت من 2007-2017 من 20.18 الى 14.71 مليار دولار ثم ارتفع سنتي 2018-2019 الى 25.41 مليار دولار

رابعا: الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم 09: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	134.845	171	137.20	161.15	200.25	209.02	209.72	213.86	166.36	159.99	170.163	175.4	171.091
المغرب	790.41	92.507	92.897	93.216	101.37	98.266	106.82	110.08	101.17	103.31	109.68	118.09	119.70
مصر	130.43	162.81	218.98	235.98	288.43	305.59	329.36	332.44	235.73	249.71	303.09	299.41	286.76
نيجيريا	275.63	337.04	291.88	361.46	404.99	455.5	508.7	546.68	486.8	404.65	375.75	397.19	448.12

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم 09: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية

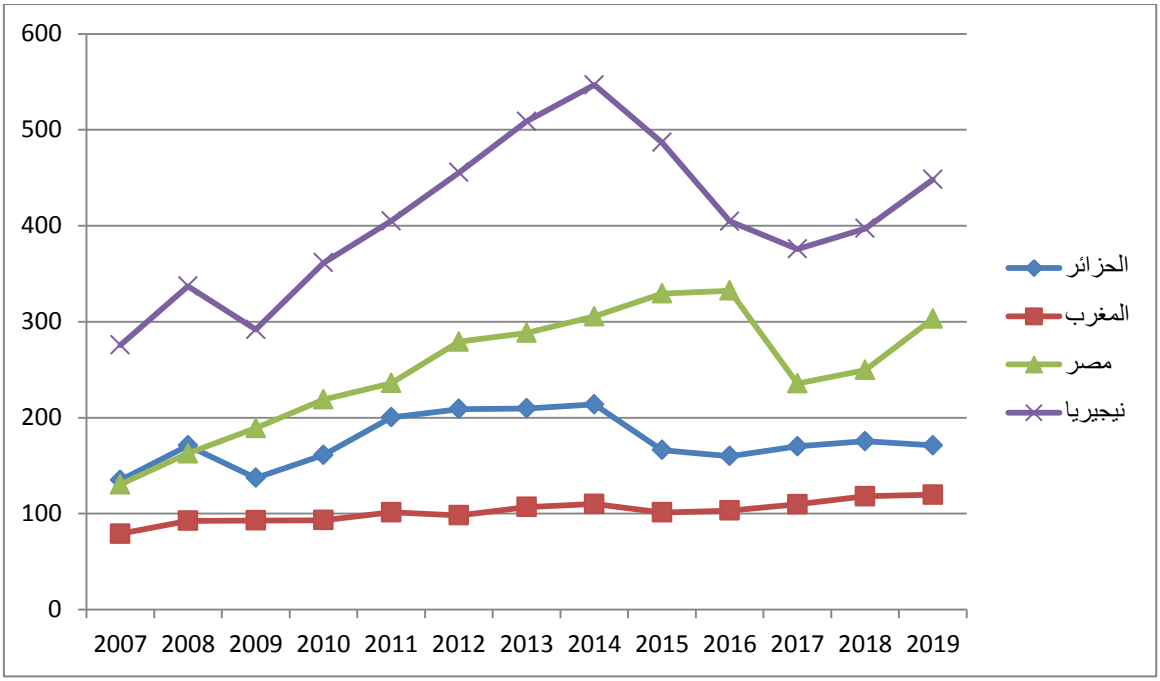

المصدر: البنك الدولي

يمثل الجدول والمنحنى اعلاه الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لأربع دول الجزائر والمغرب ومصر و نيجيريا نلاحظ في احصائيات الجزائر ان الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2007-2014 ارتفع من 134 الى 213 مليار دولار ثم انخفض سنتي 2015 و2016 الى 159 مليار دولار ثم ارتفع من سنة 2017-2019 الى 171 مليار دولار اما بالنسبة للمغرب فمن سنة 2007-2014 ارتفع من 79.41 مليار دولار الى 110.08 مليار دولار ثم انخفض سنة 2015 الى 101.17 مليار دولار ثم ارتفعت من 2016-2019 الى 119.70 مليار دولار اما مصر ارتفع الناتج المحلي الجمالي من 2007-2014 من 130.43 مليار دولار الى 332.44 مليار دولار ثم انخفض سنة 2015 الى 235.73 مليار دولار ثم ارتفع من 2016-2019 من 249.71 الى 286.76 مليار دولار وبالنسبة لنيجيريا ارتفع من سنة 2007- 2014 من 275.63 مليار دولار الى 546.68 مليار دولار ثم انخفض من 2015-2018 من 486.8 مليار دولار الى 397.19 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2019 الى 448.12 مليار دولار.

خامسا: التنافسية الاقتصادية

الجدول رقم 10: مؤشر التنافسية للدول النفطية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	56.02	55.84	53.03	56.42	56.53	56.55	53.09	54.3	58.3	56.67	58.14	53.75	56.25
المغرب	58.24	58.32	58.23	57.58	58.27	59.5	59.25	58.78	60.1	59.5	60.57	58.49	60.01
مصر	57.42	56.53	56.92	57.78	57.09	55.42	53.31	51.82	51.44	52.29	55.71	53.59	54.54
نيجيريا	51.25	52.78	54.47	52.13	48.22	49.22	52.45	51.05	49.11	49.43	47.14	47.53	48.33

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

الشكل رقم 10: مؤشر التنافسية للدول النفطية

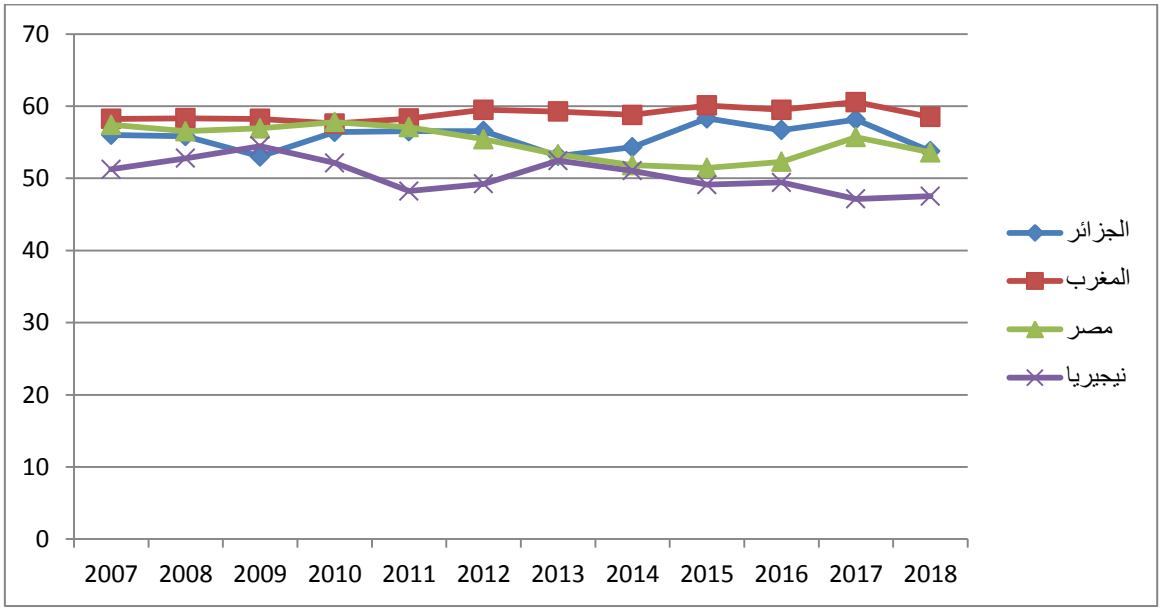

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

يبين الجدول والمنحنى أعلاه مؤشر التنافسية لدول الريعية الجزائر والمغرب ومصر ونيجيريا من سنة 2007-2019 وبالتالي نلاحظ ان الجزائر من 2007-2009 منخفض من 56 الى 53 ومن 2010-2012 ثابت بقيمة 56 ثم انخفض في سنة 2013 إلى 53 ومن 2013-2015 ارتفع إلى 58 ثم انخفض في 2016 الى 56 ثم ارتفع في 2017 الى 58 ثم انخفض في 2018 الى 53 ثم ارتفع في سنة 2019 الى 56 أما بالنسبة للمغرب نلاحظ أن القيم متقاربة بفارق بسيط من 2007- 2019 من 57 الى 60 اما بالنسبة لمصر فمؤشر التنافسية لديها من 2007- 2011 تقريبا ثابت بقيمة 57 ثم انخفض من سنة 2012-2015 من 55 الى 51 ثم ارتفع سنتي 2016 و2017 من 52 الى 55 ثم انخفض في 2018 الى 53 ثم ارتفع في 2019 الى 54 اما نيجيريا فمؤشر التنافسية لديها من 2007-2009 مرتفع من 51 الى 54 ثم انخفض في سنتي 2010 و2011 الى 48 ثم ارتفع في 2012 و 2013 الى 52 ثم انخفض من 2014-2018 الى 47 ثم ارتفع بشكل بسيط في 2019 الى 48.

المبحث الثاني: تقدير اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول المختارة 2007-2019

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنافسية الاعتماد على الدراسة القياسية وذلك باستخدام نماذج بانل لإثبات فرضية الدراسة القائمة على أن التنافسية الذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل ايجابي بالتنويع الاقتصادي الذي يمثل المتغير المستقل.

المطلب الاول: عينة ومتغيرات الدراسة ونماذج بانل

أولا: عينة ومتغيرات الدراسة

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول المتمثلة في الدول التالية: الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، جنوب افريقيا، سنغافورة، الجزائر، مصر، نيجريا، المغرب.

وتمتد الدراسة من سنة 2007 إلى غاية سنة 2019 وقد تم اختيار دول العينة وفترة الدراسة وفقاً لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة.

وقد تم صياغة معادلة النموذج كما يلي:

$$COMP_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_1 ESS_{j(it)} + B_2 EXP01_{j(it)} + B_3 GDP_{j(it)} + B_4 IMP_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1,2,\dots,Nt = 1,2,\dots,T.$$

حيث أن: حيث COMPit تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة t، B0(i) تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، Bj تمثل قيمة ميل خط الانحدار، xj(it) تمثل قيمة المتغيرات التفسيرية j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، و ε it تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة أعند الفترة الزمنية.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على عدة متغيرات المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: متغيرات الدراسة

البيان	اسم المتغير	الرمز	المصدر
المتغير التابع	التنافسية	COMP	المنتدى الاقتصادي العالمي
المتغيرات المستقلة	الواردات	IMP	البنك الدولي
	الصادرات	EXP	البنك الدولي
	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	ESS	البنك الدولي
	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الطالب

ثانيا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل المقطعية: يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية الانحدار بيانات بانل كما قدمها W. Green (1993) ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Aggregate regression model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية :

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1,2, \dots, Nt = 1,2, \dots, T \dots (1)$$

1-نموذج الانحدار التجميعي[1]

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات B0(i) و Bi ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يميل أي تأثير لمزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (01) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معممات النموذج في المعادلة (02)

[1] زكريا يحي الجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية لمعلوم الإحصائية، العراق، عدد 21، 2012، ص 5-9.

الجدول رقم 12: نموذج الإنحدار التجميعي

Dependent Variable: COMP_?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/21 Time: 17:22
Sample: 2007 2019
Included observations: 13
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 103

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	52.59268	2.133731	24.64822	0.0000
ESS_?	0.206907	0.070255	2.945096	0.0041
EXP01_?	0.000396	0.004432	0.089287	0.9290
GDP_?	-0.000471	0.001217	-0.386705	0.6999
IMP_?	0.027496	0.006457	4.258060	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
01--C	-9.294600			
02--C	-6.455331			
03--C	-4.261151			
04--C	-6.571607			
05--C	-2.476695			
06--C	11.36699			
07--C	15.06066			
08--C	2.135166			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970700	Mean dependent var	63.42350
Adjusted R-squared	0.967159	S.D. dependent var	10.04728
S.E. of regression	1.820787	Akaike info criterion	4.145555
Sum squared resid	301.6891	Schwarz criterion	4.452513
Log likelihood	-201.4961	Hannan-Quinn criter.	4.269884
F-statistic	274.0766	Durbin-Watson stat	1.262886
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EViews

2-نموذج التأثيرات الثابتة[1]

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع B0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل Bi ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0_{(i)}} + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1,2,\dots,Nt = 1,2,\dots,T \dots (3)$$

حيث أن $\mathrm{E}(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\mathrm{var}(\varepsilon_{it}) - \sigma_{\varepsilon}^2$

[1] مجدي الشرجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013، ص 16.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وانما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (03) والسماح لمعلمة القطع B0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية

الجدول رقم 13: نموذج الإنحدار الثابت

Dependent Variable: COMP_?
Method: Pooled Least Squares
Date: 06/11/21 Time: 17:22
Sample: 2007 2019
Included observations: 13
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 103

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ESS_?	1.904479	0.114742	16.59792	0.0000
EXP01_?	-0.052692	0.012040	-4.376519	0.0000
GDP_?	0.029944	0.006703	4.467014	0.0000
IMP_?	0.099937	0.012431	8.039650	0.0000

R-squared	-0.587132	Mean dependent var	63.42350
Adjusted R-squared	-0.635227	S.D. dependent var	10.04728
S.E. of regression	12.84806	Akaike info criterion	7.982324
Sum squared resid	16342.20	Schwarz criterion	8.084644
Log likelihood	-407.0897	Hannan-Quinn criter.	8.023767
Durbin-Watson stat	0.245146		

المصدر: مخرجات EViews

3-نموذج التأثيرات العشوائية[1]

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباينه صفر ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

[1] عايد بن عايد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحميل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010، ص 19.

الجدول رقم 14: نموذج الإنحدار العشوائي

Dependent Variable: COMP_?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/11/21 Time: 17:16
Sample: 2007 2019
Included observations: 13
Cross-sections included: 8
Total pool (unbalanced) observations: 103
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	52.28824	3.493703	14.96642	0.0000
ESS_?	0.218303	0.069240	3.152850	0.0021
GDP_?	-0.000425	0.001216	-0.349545	0.7274
IMP_?	0.029582	0.006289	4.703540	0.0000
EXP01_?	-0.001215	0.004368	-0.278268	0.7814
Random Effects (Cross)				
01--C	-8.886639			
02--C	-6.358177			
03--C	-4.280420			
04--C	-6.224433			
05--C	-2.598351			
06--C	11.30199			
07--C	14.76534			
08--C	2.280692			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	7.920532	0.9498
Idiosyncratic random	1.820787	0.0502

Weighted Statistics			
R-squared	0.343272	Mean dependent var	4.052106
Adjusted R-squared	0.316467	S.D. dependent var	2.216954
S.E. of regression	1.836386	Sum squared resid	330.4866
F-statistic	12.80616	Durbin-Watson stat	1.162698
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.294679	Mean dependent var	63.42350
Sum squared resid	7262.466	Durbin-Watson stat	0.052910

المصدر: مخرجات EViews

المطلب الثاني: دراسة علاقة اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية على المدى القصير

أولا: طريقة تقدير معلمات نموذج الدراسة

هناك العديد من طرق تقدير معلمات نماذج بانل حيث أن لكل نموذج طريقته الخاصة به، وستقتصر هذه الدراسة على الطريقة المنتهجة في دراستنا.

1- طريقة المربعات الصغرى العادي OLS: عرفها JHoston بأنها "أسلوب التقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من بيانات العينة المعنية بالدراسة"، وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن[1].

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية:

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص 33.

أ-خاصية عدم التحيز: يعني أن الفرق بين المقدرة و وسط توزيعها يساوي الصفر. أفضل مقدر خطي غير متحيز Blue حسب Gausse Markov إن "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرت المربعات الصغرى العادية لأن لهما تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى"[1]؛

ب- خاصية الاتساق: يكون المقدر منسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من مالا نهاية التطبيق هذه الطريقة OLS يتوجب الامتثال للفرضيات التالية :

-العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل والعشوائي؛

- متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر؛

- تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا؛

- قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

- قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل؛

- استقلالية المتغيرات المفسرة، ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حدة.

ثانيا: اختبارات تحليل الدراسة

لتحليل دراستنا نتبع الخطوات التالية:

1-اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بائل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقا، يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة البيانات دراسة ما؟

الغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم بالاختبارات التالية[2]:

أ-اختبار مضاعف لاغرنج: هذا الاختبار اقترحه Breusch و1980) Pagan) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء μ_a عن الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطي عبارته بالعلاقة التالية :

[1] دومينيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط3، 2012، ص 143.

[2] مجدي الشوربجي، المرجع السابق، ص 9.

$$LMA = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{r=1}^{n}(\sum_{r=1}^{T}\hat{\imath}_{rr})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{1}^{T}\hat{u}_{ir}^2} - 1\right)^2 \longmapsto x_1^2 \ldots..08$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة و / أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon "ماكينون" فإذا كانت (Pvalue) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم 14: اختبار مضاعف لاغرنج

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	28.94883	28	0.4151
Pesaran scaled LM	0.126793		0.8991
Bias-corrected scaled LM	-0.206540		0.8364
Pesaran CD	-0.167066		0.8673

المصدر: مخرجات EViews

نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وبالتالي نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم لأن قيمة الاحتمالية لإحصائية (Breusch and pagan) أكثر من 0.05.

ب–تحليل نتائج نموذج الإنحدار التجميعي:

- قيمة معامل التحديد R^2=0.97 أي أن مؤشرات التنويع الاقتصادي تفسر التنافسية لهذه الدول بنسبة 97% من التغيرات الإجمالية وهي نسبة كبيرة؛
- احتمال إحصائية fisher تساوي 0.0000 وأصغر من 0.05 أي ان النموذج معنوي؛
- الإشارة السالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي يدل على الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على التنافسية في هذه الدول ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.69 وهي أكبر من 0.05؛
- الإشارة الموجبة لمعامل حجم الصادرات يدل على الأثر الإيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول المذكورة ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.92 وهي أكبر من 0.05؛

- الإشارة الموجبة لمعامل لإجمالي تكوين رأس المال الثابت تدل على الأثر الإيجابي المقدر ب 20% لهذا المعامل على التنافسية وهذا الأثر معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.0041 وهي أقل من 0.05؛
- الإشارة الموجبة لمعامل الواردات تدل على الأثر الإيجابي المقدر ب 2% على التنافسية وهذا الأثر معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.0001 وهي أقل من 0.05.

بالنسبة للدول المتنوعة اقتصادية:

- الإشارة السالبة للمعامل C5 تدل على الأثر السلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 2 % في جنوب افريقيا؛
- الإشارة الموجبة للمعامل C6 تدل على الأثر الإيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 11% في سنغافورة؛
- الإشارة الموجبة للمعامل C7 تدل على الأثر الإيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 15% في ماليزيا؛
- الإشارة الموجبة للمعامل C8 تدل على الأثر الإيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 2% في الإمارات المتحدة العربية.

بالنسبة للدول النفطية:

- الإشارة السالبة للمعامل C1 تدل على الأثر السلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 9 % في الجزائر؛
- الإشارة السالبة للمعامل C2 تدل على الأثر السلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 6 % في المغرب؛
- الإشارة السالبة للمعامل C3 تدل على الأثر السلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 4 % في مصر؛
- الإشارة السالبة للمعامل C4 تدل على الأثر السلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية بنسبة 6 % في نيجيريا.

المطلب الثالث: دراسة علاقة اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية على المدى الطويل

أولا: اختبارات جذر الوحدة وعلاقة التكامل المتزامن لبيانات البائل:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال الاقتصاد القياسي لاسيما دراسة الإستقرارية ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات بائل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة البيانات البائل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

1-اختبارات جذر الوحدة : يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

-اختبار Levin , Lin, Chu(LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين:

Ho: بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة.

H1: بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة.

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال (value) P الكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك، والعكس بالعكس.

الجدول رقم 15: اختبار جذر الوحدة

Pool unit root test: Summary
Series: IMP_01, IMP_02, IMP_03, IMP_04, IMP_05, IMP_06, IMP_07, IMP_08
Date: 06/11/21 Time: 19:31
Sample: 2007 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.1419	0.0000	8	84
Breitung t-stat	-3.26939	0.0005	8	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.32171	0.0000	8	84
ADF - Fisher Chi-square	75.9139	0.0000	8	84
PP - Fisher Chi-square	65.8824	0.0000	8	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
Series: GDP_01, GDP_02, GDP_03, GDP_04, GDP_05, GDP_06, GDP_07, GDP_08
Date: 06/11/21 Time: 19:27
Sample: 2007 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.55927	0.0000	8	83
Breitung t-stat	-2.93483	0.0017	8	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.71648	0.0033	8	83
ADF - Fisher Chi-square	33.4226	0.0065	8	83
PP - Fisher Chi-square	38.8298	0.0012	8	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
Series: ESS_01, ESS_02, ESS_03, ESS_04, ESS_05, ESS_06, ESS_07, ESS_08
Date: 06/11/21 Time: 19:25
Sample: 2007 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.73740	0.0000	8	85
Breitung t-stat	-2.17875	0.0147	8	77
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.69090	0.0001	8	85
ADF - Fisher Chi-square	40.8377	0.0006	8	85
PP - Fisher Chi-square	59.6384	0.0000	8	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
Series: EXP01_01, EXP01_02, EXP01_03, EXP01_04, EXP01_05, EXP01_06, EXP01_07, EXP01_08
Date: 06/11/21 Time: 19:26
Sample: 2007 2019
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.6390	0.0000	8	84
Breitung t-stat	-3.95714	0.0000	8	76
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.50391	0.0000	8	84
ADF - Fisher Chi-square	55.2942	0.0000	8	84
PP - Fisher Chi-square	64.7145	0.0000	8	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات EViews

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة وجدنا أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول بالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي وجود تكامل مشترك.

2-اختبار التكامل المشترك: بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Ka0 و Pedroni باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل[1].

-اختبار Pedroni: اقترح هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004 حيث قسمه إلى 7 اختبارات جزئية الكشف واثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث يستدعي تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

[1] عز الدين تمار، المرجع السابق، ص ص 29-30.

H0: عدم وجود تكامل مشترك.

H1: وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال P (value) الكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك، والعكس بالعكس.

3-اختبار Kao: قدم kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

الجدول رقم 16: اختبار Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: ESS_? EXP01_? GDP_? IMP_?
Date: 06/12/21 Time: 14:37
Sample: 2007 2019
Included observations: 13
Cross-sections included: 8
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Use d.f. corrected Dickey-Fuller residual variances
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.084161	0.5335	0.031090	0.4876
Panel rho-Statistic	2.072779	0.9809	1.856910	0.9683
Panel PP-Statistic	-2.925464	0.0017	-3.015480	0.0013
Panel ADF-Statistic	0.315848	0.6239	0.241843	0.5955

المصدر: مخرجات EViews

الجدول رقم 17: اختبار Kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: ESS_? EXP01_? GDP_? IMP_?
Date: 06/12/21 Time: 14:14
Sample: 2007 2019
Included observations: 13
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.042628	0.0012
Residual variance	4.279049	
HAC variance	4.026503	

المصدر: مخرجات EViews

نتائج الجدولين تؤكد على أن قيمة P VALUE اكبر من 5% عليه نرفض الفرضية العدم والقبول الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: دراسة علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات:

بعد التأكد من أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول والتأكد أيضا من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تم تقدير العلاقة طويلة الأجل وكانت نتائجها كالتالي:

الجدول رقم 18: نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل

Dependent Variable: COMP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/12/21 Time: 16:16
Sample (adjusted): 2008 2019
Included observations: 12 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ESS	-0.267669	0.385009	-0.695229	0.5093
EXP01	0.024851	0.016232	1.531021	0.1696
GDP	-0.046704	0.059756	-0.781574	0.4601
IMP	0.041401	0.115001	0.360006	0.7295
C	61.19352	27.47106	2.227563	0.0612

R-squared	0.162026	Mean dependent var	55.73917
Adjusted R-squared	-0.316817	S.D. dependent var	1.798775
S.E. of regression	2.064141	Sum squared resid	29.82476
Long-run variance	1.373546		

المصدر: مخرجات EViews

تحليل نتائج الجدول:

- قيمة معامل التحديد $R^2=0.31$ أي أن مؤشرات التنويع الاقتصادي تفسر التنافسية لهذه الدول بنسبة 31% من التغيرات الإجمالية؛
- الإشارة السالبة لمعامل الاجمالي تكوين رأس المال الثابت يدل على الأثر السلبي الاجمالي تكوين رأس المال الثابت على التنافسية في هذه الدول على المدى الطويل حسب نتائج الجدول ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.50 وهي أكبر من 0.05؛
- الإشارة الموجبة لمعامل حجم الصادرات يدل على الأثر الإيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول المذكورة على المدى الطويل ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.16 وهي أكبر من 0.05؛

- الإشارة السالبة لمعامل لإجمالي الناتج المحلي تدل على الأثر السلبي المقدر ب 4% لهذا المعامل على التنافسية وهذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.46 وهي أكبر من 0.05؛
- الإشارة الموجبة لمعامل الواردات تدل على الأثر الإيجابي المقدر ب 4% على التنافسية وهذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.72 وهي أكبر من 0.05.

خلاصة الفصل

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها والتي تستهدف معرفة اثر التنويع الاقتصادي على تحسين التنافسية. حيث تم التطرق إلى المؤشرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة وذلك من خلال دراستها دراسة وصفية، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها عن طريق برنامج Eviews.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية الاقتصادية وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان للتنويع الاقتصادي اثر على التنافسية الاقتصادية للدول.

ومن خلال ما سبق، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1-نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

الفرضية الاولى: هناك أثر إيجابي للناتج المحلي الاجمالي على التنافسية في الدول.

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى ان الإشارة سالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي يدل على الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على التنافسية في هذه الدول ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.69 وهي أكبر من 0.05، ومنه فإن هذه **الفرضية غير صحيحة**

الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى أن الإشارة الموجبة لمعامل حجم الصادرات يدل على الأثر الإيجابي لحجم الصادرات على التنافسية في الدول المذكورة ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.92 وهي أكبر من 0.05، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**

الفرضية الثالثة: هناك أثر إيجابي لحجم الواردات على التنافسية في الدول.

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى أن الإشارة الموجبة لمعامل الواردات تدل على الأثر الإيجابي المقدر ب 2% على التنافسية وهذا الأثر معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.0001 وهي أقل من 0.05، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**

الفرضية الرابعة: هناك أثر إيجابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على التنافسية في الدول.

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى أن الإشارة الموجبة لمعامل لإجمالي تكوين رأس المال الثابت تدل على الأثر الإيجابي المقدر ب 20% لهذا المعامل على التنافسية وهذا الأثر معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي 0.0041 وهي أقل من 0.05، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**

الفرضية الخامسة: هناك تأثير إيجابي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول غير النفطية.

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى أن الدول الغير النفطية والتي تتميز بالتنويع الاقتصادي كان لها تأثير إيجابي على التنافسية وذلك بنسبة أقصاها 15%، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**

الفرضية السادسة: هناك تأثير سلبي لمتغيرات التنويع الاقتصادي على التنافسية للدول النفطية

من خلال الدراسة القياسية، توصلنا الى أن الدول النفطية والتي لا تتميز بالتنويع الاقتصادي كان لها تأثير سلبي على التنافسية وذلك بنسبة أقصاها 9%، ومنه فإن **الفرضية صحيحة**

2-نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به في هذا المجال توصلنا الى النتائج التالية:

-هناك عدة استراتيجيات للتنويع الاقتصادي اهمها احلال الواردات، استراتيجية ترقية الصادرات، استراتيجية تكامل القطاعات واستراتيجية التصنيع للصناعات؛

-التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة والتنافسية، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات او اسواق متنوعة او جديدة، عوض الاعتماد على سوق او قطاع او منتج واحد؛

- يعد هدف تنويع مصادر الدخل القومي هدفا فريدا، إذ يتوقع ويفترض أن تسعى الدول غنيها وفقيرها إلى تعزيز تنافسيتها في مجال أو مجالين تملك فيهما الأفضلية التنافسية أو على الأقل الأفضلية النسبية لا أن تبدد مواردها وجهودها في محاولة تحقيق أهداف لا طائل منها كمنافسة الآخرين في مجالات يملكون فيها إمكانيات أكبر ومقومات أفضل؛

- للدول كل منها ما يميزه عن غيره من الدول ويجعله يحتاج إليها، فدول تملك أراضي خصبة ومناخ ملائم يجعلها تتخصص في الزراعة، وأخرى تملك موارد أولية تجعلها تتخصص في الصناعة، وثالثة تملك شعب ماهر وتتخصص في الخدمات، وقد تملك دولة ما مميزات متنوعة تجعلها تتخصص في أكثر من مجال وتسود فيه؛

– سعت الكثير من الدول إلى الإعتماد على إمكانياتها الذاتية ومحاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي في مختلف الجوانب وذلك في المقام الأول لأسباب سياسة وإستراتيجية، وقد سلكت الدول في سبيل تحقيق هذا الإكتفاء إلى الكثير من الطرق وإستخدمت العديد من الأساليب والسياسات والتي يندرج مجملها تحت الإجراءات الحمائية التي تهدف إلى حماية المنتج الوطني الإقل كفاءة (من حيث الجودة والأسعار) من منافسة المنتج الأجنبي الأكثر كفاءة وتنافسية؛

–تواجه الدول النفطية تحديات كبيرة تتمثل في كيفية تنويع مصادر تمويل اقتصادياتها وعدم اعتمادها على مورد يتميز بالتذبذب وعدم اليقين؛

–تؤدي التنافسية الى زيادة كفاءة العنصر البشري عن طريق التوسع في التدريب وتأهيل العمالية المحلي، الامر الذي يؤدي زيادة حجم المعرفة الجديدة، ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة انتاجية عوامل الانتاج من ناحية اخرى، وهذا كله في نهاية يؤدي الى تحقيق التنويع الاقتصادي؛

–مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنافسية في الدول (الجزائر، المغرب، مصر، نيجيريا) ضعيفة، وذلك نتيجة ضعف تنويع الصادرات وضعف تنويع الواردات؛

–حققت دولة الامارات العربية المتحدة نتائج هامة في مسار التنويع الاقتصادي، يتعلق الامر بزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية خارج النفط في الناتج المحلي الاجمالي؛

–وقد حققت ماليزيا وسنغافورة قفزة نوعية في اقتصادياتها بسبب الاستراتيجيات التي وضعتاها بهدف التنويع الاقتصادي وزيادة التنافسية؛

–تشير النتائج الدراسة القياسية الى ان اثر التنويع الاقتصادي على التنافسية خلال الفترة (2007–2019) ليس لها معنوية احصائية وهو ما يفسر ضعف القدرة التنافسية، ومنه فإن التنويع الاقتصادي يؤثر على التنافسية.

3–التوصيات

من خلال ما تم استنتاجه ان التنويع الاقتصادي له تأثير على التنافسية، سنطرح فيما يلي توصيات تهدف الى تحسين التنويع الاقتصادي والتنافسية:

–وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي؛

–تشجيع البحث والتطوير والابداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات والاساليب الانتاجية الحديثة مع تطويرها محليا، من اجل صنع منتوجات تنافسية بأقل التكاليف؛

-تأسيس مركز وطني يهتم بتحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد في كل بلد بكل موضوعية وشفافية، ويمد متخذي القرار على مستوى هرم السلطة العليا للدولة بكل المعلومات التي تمكنهم من تطبيق استراتيجيات اقتصادية ناجعة كما هو الحال في دول المقارنة وباقي دول العالم؛

-العمل على الاقتداء بتجارب الدول التي استطاعت ان تحقق تنوعا في اقتصادها؛

-تحسين جودة المؤسسات؛

-توفير مناخ استثماري يساعد على النهوض بجميع القطاعات ومنه تعدد الصادرات؛

-الاستثمار في رأس المال البشري؛

أخيرا نقول: لا يمكن لاستراتيجية التنويع الاقتصادي ان تنجح في ظل غياب: ارادة سياسية، جودة المؤسسات وحكم راشد.

4-آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

-مستقبل التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات؛

-التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة؛

- ترقية الصادرات كآلية لتحسين جودة التنافسية.

المراجع والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.
- دومينيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط3، 2012.

1-المذكرات والرسائل الجامعية

- آسيا ناصري، أهمية رضا العميل في تدعيم الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الخليج وكالة عين مليلة رقم 110، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015/2014.
- بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020/2019.
- قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017.
- معاريف محمد، دراسة الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية دراسة حالة قطاع التأمين سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- منار ابراهيم احمد فرحات، اثر الاستراتيجيات التنافسية في تعزيز النجاح الاستراتيجي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاردني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الاعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2015.
- منصوري كريم، كنان الشريف، دور استراتيجيتي الاعلان والتنويع في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مركب المنظفات ENAD/SIDET بسور الغزلان، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014.

- نوي نبيلة، اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجريبية: الجزائر، الامارات، العربية المتحدة، النرويج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2017/2016.
- ياسين بوخزنة، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر – السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة والمالية الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

3-المقالات والمجلات

- أسماء بللعا، دحمان عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، المجلد 03، العدد 01، 2020.
- تريش محمد وآخرون، اهمية اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية في مؤسسة تحويل الذرة بمغنية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018.
- تقرارت يزيد، كزيز نسرين، الصناديق السيادية ودورها في التنويع الاقتصادي للدول النفطية حالة ابو ظبي 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 08، العدد01، مارس 2020.
- حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانيات المستقبل، مجلة المثنى الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد 10، العدد 1، 2020.
- زكريا يحي الجمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية لمعلوم الإحصائية، العراق، عدد 21، 2012.
- سليمة غدير احمد، عيسى بهدي، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 03، ديسمبر 2015.
- عايد بن عايد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحميل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البتك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010.

- عبد الرزاق حمد حسين، أحمد محمود دحام، التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة مع اشارة الى العراق للمدة 2003-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 15، العدد 48، الجزاء 1، 2019.
- عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة 2005-2014، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2016.
- علام عثمان، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنفسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، الاردن، المجلد 04، العدد 1، 2018.
- عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 24، ديسمبر كانون الاول 2003، السنة الثانية.
- مجدي الشرجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013.
- مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولية: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 2، العدد 07، 2018.
- نوير نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 35، العدد 1.

4-الملتقيات

5-المواقع الاجنبية

ناصر بن غيث، حديث في التنويع الاقتصادي والتنافسية، مركز الخليج لسياسات والتنمية، https://gulfpolicies.org

تم بحمد الله